وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مكتبة الكلية

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

التخصص: جذع مشترك

علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الاعداد:

الدكتور: خالدي محمد

أستاذ محاضر "أ" بقسم العلوم الاقتصادية-جامعة الجلفة-

E-mail:khaldidjelfa@yahoo.fr

جامعة الجلفة – الجزائر-

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة زيان عاشور بالجلفة
مكتبة الكلية

قائمة المحاضرات

مقدمة	
الفصل الأول	مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها
الفصل الثاني	الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة
الفصل الثالث	الوقائع الاقتصادية في العالم مرحلة العصور الوسطى
الفصل الرابع	الوقائع الاقتصادية مرحلة النظام الرأسمالي
الفصل الخامس	الأزمة الاقتصادية العالمية **1929**م–**1933**م–
الفصل السادس	النظام الاشتراكي
الفصل السابع	نظام بريتون وودز
الفصل الثامن	النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية
الفصل التاسع	الأزمة المالية المعاصرة لسنة **2008**م
الفصل العاشر	التنمية المستدامة
خاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة المحاضرات

مقدمة	
الفصل الأول	مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها
الفصل الثاني	الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة
الفصل الثالث	الوقائع الاقتصادية في العالم مرحلة العصور الوسطى
الفصل الرابع	الوقائع الاقتصادية مرحلة النظام الرأسمالي
الفصل الخامس	الأزمة الاقتصادية العالمية**1929**م–**1933**م–
الفصل السادس	النظام الاشتراكي
الفصل السابع	نظام بريتون وودز
الفصل الثامن	النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية
الفصل التاسع	الأزمة المالية المعاصرة لسنة**2008**م
الفصل العاشر	التنمية المستدامة
خاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة المحاضرات	
مقدمة	
الفصل الأول	مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها
الفصل الثاني	الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة
الفصل الثالث	الوقائع الاقتصادية في العالم مرحلة العصور الوسطى
الفصل الرابع	الوقائع الاقتصادية مرحلة النظام الرأسمالي
الفصل الخامس	الأزمة الاقتصادية العالمية **1929**م–**1933**م–
الفصل السادس	النظام الاشتراكي
الفصل السابع	نظام بريتون وودز
الفصل الثامن	النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية
الفصل التاسع	الأزمة المالية المعاصرة لسنة**2008**م
الفصل العاشر	التنمية المستدامة
خاتمة	
قائمة المراجع	

مقـــــدمة

تتمحور دراسة علم الاقتصاد أساسا لمسايرة وتصدي الإنسان لمعرفة واستنباط أسس أو بالأحرى نظم اقتصادية، سواء في رفع مستواه المعيشي أو مواجهة الظروف السياسية والاجتماعية المفروضة في إطار مواكبة العصر من جهة، ومن جهة أخرى استنباط أو وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر أو المستقبل والمتمثلة في الندرة النسبية للموارد.

ومنه جاءت الوقائع الاقتصادية نتيجة حاجة الإنسان للعيش والتطور، ولذلك غير الإنسان من نمط حياته حسب درجة تقدمه، والوسائل المتاحة في كل فترة معينة من فترات حياته، فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح هذه الأحداث.

لقد أدى هذا التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان إلى تطور الفكر الاقتصادي وبالتالي الرقي بالأنشطة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان وهكذا نرى أن، هناك علاقة وطيدة بين الوقائع والأفكار الاقتصادية.

ولإظهار هذه العلاقة بين الوقائع والأفكار الاقتصادية، والتي من خلالها نتعرف على الوقائع وكيف تساهم في ظهور الأفكار الاقتصادية.

تهدف هذه المطبوعة في تاريخ الوقائع الاقتصادية الموجهة لطلبة السنة الأولى LMD في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، للتعريف بأهم محطات تاريخ الوقائع الاقتصادية التي شهدها العالم منذ نشأة الإنسان (أي الإنسان البدائي) إلى غاية الوقت الحالي (عصر العولمة الاقتصادية)، وما تخللهما من أزمات وتطورات اقتصادية هامة، أدت بالبعض منها إلى تغيير الخريطة الاقتصادية للدول، من خلال تغيير سياسات الدولة فيها في الحياة الاقتصادية من تدخل أو اقتصاد حر وغيرهما.

تضم هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات طبقا للمقرر الوزاري، وهي موزعة على أربعة عشرة فصل كالتالي:

أول فصل عبارة عن فصل مخصص لمفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها، وفيه تم تعريف الوقائع الاقتصادية وتوضيح أهميتها وعلاقتها بالفكر الاقتصادي. وقد جاء الفصل الثاني لدراسة الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة لإبراز الوقائع الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة من خلال نظام المشاعية البدائية ثم نظام الرق. أما الفصل الثالث فقد خصص للوقائع الاقتصادية التي حدثت في العصور الوسطى من خلال الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي، والعالم الغربي الذي برز فيه النظام الإقطاعي.

اما الفصل الرابع والخامس والسادس والسابع فقد خصصوا للأحداث التي عقبت النظام الإقطاعي من خلال ظهور للنظام الرأسمالي ثم الثورة الصناعية فالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وفي الأخير النظام الاشتراكي. ظهرت خلال هذه الفترات تغييرات هامة على مستوى الأنظمة والسياسات المتبعة في معظم الدول. أدت إلى بروز اقتصاديات وتراجع أخرى، ومن تلك التغييرات جاء الفصل العاشر والفصل الحادي عشر ليبين النظام الاقتصادي الجديد والنماذج التنموية المعاصرة من خلال بروز الاقتصاديات الآسيوية.

الفصلين الأخيرين وهما الفصل الثاني عشر والفصل الثالث عشر كانا للعولمة المالية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو آخر حدث برز في تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى يومنا هذا.

ولقد تعمدت تقسيم المطبوعة على عدة فصول بهذا الشكل حتى يسهل على الطلبة الذين هم بصدد إعداد البحوث، أو الذين يودون الاطلاع على أحداث تاريخ الوقائع الاقتصادية، الوصول إلى المعلومة بكل سهولة ويسر.

الفصل الأول

مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

تمهيد :

إن دراسة الوقائع الاقتصادية هي أحد أهم معايير الحكم على الشعوب ورقيتها فالتاريخ يعطي الصورة الحقيقية للمجتمع ويمكنها من تدارك النقص والأخطاء التي وقعت فيها وتوفر الأسباب التي تحقق الرفاهية للمجتمعات.

والتاريخ الاقتصادي بمثابة جهد وعمل كبير لما قام به المفكرون الاقتصاديون عبر عصور عديدة في سبيل إيجاد مفاهيم وأفكار للظواهر الاقتصادية بغية معرفتها والتكيف معها أو التحكم فيها وجعلها ملائمة للاستيعاب عند الضرورة.

وقد درج الاقتصاديون على دراسة التاريخ الاقتصادي وفقاً لأحد الأساليب الآتية :

الأسلوب العام: إذ قسم التاريخ الاقتصادي إلى ثلاثة عصور هي العصور القديمة – العصور الوسطى – العصور الحديثة؛

الأسلوب القطاعي: الذي يميل أصحابه إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاعات مختلفة ودراسة تاريخ كل قطاع والتطورات التي لحقت به بمعزل عن القطاعات الاخرى ؛

الأسلوب الذي يقوم على دراسة النماذج التاريخية كما حددها كارل ماركس وكما يأتي :

المجتمع المشاعي – المرحلة العبودية – المرحلة الإقطاعية – المرحلة الرأسمالية – المرحلة الشيوعية والاشتراكية.

أولا: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية والفكر الاقتصادي:

1- تعريف تاريخ الوقائع الاقتصادية:

يمكن تعريف الوقائع الاقتصادية على النحو التالي: "هي تلك الأحداث التي جرت في الحيز المكاني والزماني من التاريخ فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي"، وذلك أن الإنسان كان يبحث دائما عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

كما يمكن تعريفه على انه "التاريخ الذي يختص بدراسة تطور الأحداث والوقائع التي عاشها الإنسان في إطار زماني ومكاني معين" وبالتالي فهي شغلت حيزا معينا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم، فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث كما أن هذه الأخيرة في حد ذاتها كانت نتاجا لأفكار ونظريات تزامنت معها، كل ذلك كان نتاجا للعمل المشترك بين المؤرخين والاقتصاديين.

إن دارسة تاريخ الأفكار الاقتصادية والتي جاءت بالتأكيد بعد الوقائع والأحداث الاقتصادية، تعني دارسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع، ذلك لأن الوقائع الاقتصادية تساهم في بروز فكر اقتصادي.

2- تاريخ الفكر الاقتصادي :

هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية شقيها الجزئي والكلي، بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن أمثال ابن خلدون وآدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز وديفيد ريكاردو وغيرهم

فهو الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويكتشف ويستنبط النظريات والقوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر ويهتم الفكر بما يلي: (النظريات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، المذاهب المدارس الاقتصادية)

3- فوائد دراسة الفكر الاقتصادي:

الفائدة التعليمية.

الاستفادة من الحلول السابقة .

المساعدة في تكوين العقلية العلمية .

تساعد على فهم أخطاء الماضي.

تفتح الأذهان وتمكن من استلهام أفكار علمية جيدة (مبدعة).

4- النظرية الاقتصادية:

تعني اكتشاف واستخدام أدوات التحليل الاقتصادي (المفاهيم والنماذج)التي تربط المتغيرات الاقتصادية والظواهر الاقتصادية لفهم العلاقات الواقعة وتحليلها، وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى:

4-1 : النظرية الوحدوية (الجزئية):

يقول عنها الباحثون أنها تهتم بنظرية السعر داخل الأسواق وعلاقة المؤسسة بالأسواق، من تحديد المنتجون والمستهلكين أو دراسة (الطلب والعرض)

4-2 : النظرية الكلية:

تحليل المفاهيم الكلية (الدخل، الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الإنفاق .....)

4-3:نظرية الاقتصاد القياسي:

تحليل وتكميم الظواهر الاقتصادية في شكل معادلات ونماذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية مع الإحصاء والرياضيات.

5- أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية :

أ- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات متمثلة في:

- الكميات المنتجة؛
- الطرق الفنية المستعملة لإنتاجها؛
- الموارد التي يمكن استخدامها؛
- معرفة العلاقات بين القوى المنتجة المستخدمة.

ب- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية من خلال الوقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

ت- تنمية القدرة على التحليل والبحث العلمي: كثيراً ما تتيح معرفة الأساليب والطرائق العلمية التي يملكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ومن ثم تطوير القدرات في هذا المجال ، كما أن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أفضل الطرق الموجهة .

ث- استيعاب النظريات المعاصرة: ان دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعد ولحد كبير في فهم واستيعاب النظريات الحديثة ، إذ لابد من قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة ، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية غير ان كثيراً من النظريات لم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية.

وعليه دراسة الوقائع الاقتصادية له أهمية في معرفة التسلسل الزمني للأحداث الاقتصادية والاستفادة منها في إقرار مناهج جديدة متكيفة مع ظروف العصر والواقع ، تتناسب مع التقدم الاقتصادي، اذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة والطبقة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة .

ج- استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي بحسب تنظيمه الاقتصادي ، لذلك دراسة التاريخ الاقتصادي تساعد على التعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية .

ح- إيجاد السياسة الاقتصادية الناجحة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لوضع السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها تحقيق الازدهار والنمو.

6- أهم الوقائع الاقتصادية :

-استخدام النقود والمعادن الثمينة.

-الاكتشافات الجغرافية.

-الثورة الصناعية.

-الأزمات الاقتصادية والمالية.

- الأنظمة والأفكار الاقتصادية.

7- علاقة الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي:

يمكن فهم العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والفكر الاقتصادي من خلال الإجابة على السؤال المطروح : هل الوقائع الاقتصادية تصنع الفكر الاقتصادي أم العكس؟

الاتجاه الأول: نجد أن الوقائع الاقتصادية كانت سببا في ظهور العديد من النظريات الاقتصادية والتوجهات الفكرية مثل: أزمة الكساد العالمي لسنة 1929أدت إلى ظهور الفكر الكينزي والتخلي عن الفكر الكلاسيكي.

الاتجاه الثاني: من جهة نجد أن العديد من الوقائع الاقتصادية يمكن اعتبارها نتيجة تجسيد فكر اقتصادي معين مثل: (الثورة الصناعية) كانت نتيجة تمخضت عن ظهور الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي يقوم على تشجيع الإنتاج وحرية المبادلات.

8- أبعاد وآفاق دراسة الوقائع الاقتصادية :

تكمن أبعاد وأفاق دراسة الوقائع الاقتصادية فيما يلي:

-تنمية القدرة على البحث العلمي والتحليل.

-استيعاب النظريات المعاصرة.

-العلاج للمشكلة الاقتصادية.

-تحديد السياسة الاقتصادية الناجعة.

الفصل الثاني
الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

تمهيد:

يعتبر نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي، وظهر نمط الإنتاج البدائي مند ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة واستمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة، ويمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي :

1- شروط الحياة في المجتمع البدائي

- تطور أدوات العمل :

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذا أدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا (آلاف السنين).

ففي المرحلة الأولى من حياة الإنسان البدائي (في العصر الحجري) كانت أدوات العمل تتمثل في العصي والحجارة و كانت متعددة الاستخدامات (تستخدم في جميع عمليات العمل)، وكانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والقنص الجماعي وكان شائعا في دلك الوقت أكل اللحوم البشرية وذلك لنقص الغداء، وظلت في العصر الحجري أغلب أدوات العمل المستخدمة من الحجارة، حيث تطورت من العصا المدببة إلى استخدام سنان حجري في رأسها إلى صنع الحراب والفؤوس و المجازف والسكاكين..

وفي مرحلة ما من مراحل هدا العصر اكتشف الإنسان النار وكان هدا الأخير بمثابة انعطاف حاسم في حياة الإنسان البدائي، ففي البداية كان هذا الإنسان يحتفظ بالنار الموجودة في الطبيعة ثم تعلم مع مرور ألاف السنين إنتاجها عن طريق الاحتكاك، وقد بذلت النار من شروط الحيات المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة جيدة وحفظه لمدة أطول وكذا توسيع مواد طعامه (سمك لحم جذور و درنيات)، بالإضافة إلى الوقاية من البرد و الدفاع ضد الوحوش المفترسة، والأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة.

بعد ذلك تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام، أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي و العصر الحديدي.

أعقب ذلك القوس والسهم الذي يعتبر مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل، لان هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد و بالتالي ازدياد مردوده و إنتاجه و هو ما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين) بشكلها البدائي (دجن الكلب أولا ثم الماعز فالبقر فالخنزير فالحصان ...على التوالي) و أعقب ذلك كله استخدام الماشية كقوة للجر .

و بصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة:

أ- ساعد على ظهور الأشكال البدائية للزراعة، حيث بدا الانتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور (زراعة الحبوب – القمح و الأرز و الدرة و القنب..)

ب- بالتدرج بدأت القبائل البدائية (التي كانت دائمة الترحال) تتحضر و تستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحياة بشكل عام.

2- علاقات الانتاج في المجتمع البدائي:

بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج. تنشأ علاقات بين الإفراد تسمى علاقات الإنتاج وهنا بجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الاساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية و على أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج و العمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات) . من هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي:

أ – السمة الأولى لعلاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هي العمل الجماعي الذي ياخد شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية، حيث يهم كل الأفراد بإنجاز عمل واحد فقط (الصيد) مثلا دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل سواء حسب الجنس (بين الرجال و النساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات و إدارة شؤون المنزل و كان الصيد من اختصاص الرجال، ولعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هذه هو انخفاض و ضعف مستوى أدوات العمل (عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفردا مواجهة الطبيعة. لهذا كان العمل الجماعي واجبا و ضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لدلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد مثلا إلى الزراعة أو الرعي و ذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا و ينسجم مع مصلحة الجماعة .

ب- السمة الثانية لعلاقات الإنتاج البدائي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي و التعاون البسيط). اذ كانت الأرض و جميع الموجودات (أدوات العمل) ملكا للجميع و هذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة و بعض وسائل الدفاع عن النفس و هذا لضرورة استخدامها بطريقة فردية .

ج – ثمار العمل (المواد الاستهلاكية) كانت مشتركة (للأسباب السابقة).

د – طريقة التوزيع هي المساواة (للأسباب السابقة).

3– التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة:

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي و يذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة و لعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري و دلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها .

حيث كانت الزراعة البدائية و التدجين البدائي من اختصاصها و هما أهم من الصيد (من تخصص الرجل) من الناحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد دو مردود غير مضمون.

وقد تعاظم دور المرآة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها و سميت هده المرحلة بنظام العشيرة الامومية إلا أن تطور القوى المنتجة و ظهور التدجين المتطور (المراعي) و الزراعة المتطورة (الحبوب) و التي كانت من اختصاص الرجل، أدى إلى انقلاب الموازين و انتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل و أصبح النسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الامومية .

هذا و نظرا لعدم وجود الفائض و الاستثمار و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و الطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) و كان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر.

4- التقسيم الاجتماعي للعمل:

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة و الرعي أي زراعة الأرض و تربية المواشي. حيث حصل تخصص في العمل(تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل(تقسيم للعمل على أساس المشاعيات هو تأليف قبائل الرعاة و قبائل الزراعة و هو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير) .

كانت أهم نتيجة لهدا التقسيم الاجتماعي للعمل قيام و تطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة و قبائل الزراعة و قد بدا نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية و مع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس و السيف...) و بهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع و هو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات.

و تجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر و باسم عشائرهم ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد و قد كان هدا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل .

5- ظهور التملك الخاص و الطبقات :

ويمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص و الطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي و نظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية و هو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة و الرعي و الحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة و هو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة في المجتمع، و بهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك و هو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية، فقد بدا زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة ، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج و كانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى اسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع و أصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية و السياسية – و هو ما ساهم في نشوء الأسر الارستقراطية – .

هذا و قد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه — ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية ، إذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب و الاكتفاء باستعبادهم – و بهذا ظهر نظام الرق و توسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها . و بهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة .

و يمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت فيما يلي :

1 – التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.

2 – ظهور إمكانية العمل الفردي و الملكية الخاصة نتيجة تطور أدوات العمل .

ونلخص ذلك أن البشرية عرفت سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي تكونت بهدف العمل الجماعي وتلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان. وتطورت هذه العلاقات عبر التاريخ. وقد عرفت العصور القديمة نظامين أساسيين هما:

أولا :النظام البدائي (المشاعي): ويمكننا استخلاص تعريف لأول نظام عرفه الإنسان هو نظام المشاعية أثناء محاولته التكيف مع محيطه الطبيعي حيث كان يعيش في مجموعات صغيرة تشترك في توفير مستلزمات الحياة.

1-خصائص النظام البدائي:

وسنحاول تلخيص أهم الخصائص التي تميز بها النظام البدائي والتي تتمثل في:

1-1-على مستوى القوى المنتجة

عرفت عملية الإنتاج بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذلك أدوات العمل وباستخدام العقل البشري ثم التوصل إلى مجموعة من الاكتشافات: النار، القوس، بذر الحبوب.

اكتشاف النار: تم اكتشاف النار في هذا النظام وذلك عن طريق حك الحجارة، هذا الاكتشاف ساعد الإنسان في تلك الفترة في حياته اليومية وذلك لاتخاذها وسيلة للدفاع عن النفس وأداة للعمل.

اكتشاف القوس: كان لهذا الاكتشاف خطوة كبيرة في تطور قوى الإنتاج، وأصبح الصيد أكثر 2 أنواع النشاط العملي إنتاجية. أخذ الصيد يفيض عن الحاجيات اليومية فتعلم الإنسان حصر الحيوانات في أماكن خاصة لفترات أخرى وتعلم من ذلك ترويض هذه الحيوانات، وكان أول حيوان قام الإنسان بترويضه هو الكلب الذي رافق الإنسان في البحث عن الغذاء ثم الماعز فالبقر والحصان وقبل ما يقارب 8000 و9000 سنة انتشرت تربية الحيوانات بشكل واسع في إفريقيا وآسيا الغربية والهند والصين وأوروبا... وقد وفرت تربية الحيوانات زيادة عن المنتوجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد ضرورية للحياة، وأخذ الإنسان يستعمل قوة الحيوانات في الجر وحارثة الأرض، ومع الاستقرار أخذ الإنسان يبني المساكن، وبدأ يصنع الألبسة والأدوات المنزلية ويصنع أوائل وسائل الانتقال من زحافات وقوارب وعجلات، وبالتدريج كان النشاط الاقتصادي للإنسان البدائي يتنوع وأدوات العمل تصبح أكثر تخصصا وتطورا.

بروز ظاهرة بذر الحبوب: أدرك الناس أنه في المستطاع بذر الحبوب على مقربة من القرية وأنه ليس من الضروري أن يجوبوا الأرض طلبا للنباتات. وكانت الذرة والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الإنسان. وقد ظهرت الأشكال البدائية للزارعة في البداية في الأقاليم الملائمة للزراعة والتي كانت بين النهرين، ووادي النيل و الهند و إيران. وفي تلك المناطق صارت الزارعة تدريجيا الفرع الرئيسي للاقتصاد، وانفصلت كامل الانفصال عن القطف والصيد. ومنذ عهد المشاعة القروية زرع الإنسان جميع النباتات التي نعرفها اليوم تقريبا. وقد قلص الانتقال إلى الزارعة من تبعية الإنسان للطبيعة بسبب المردود المرتفع نسبيا لعمل المزارع .

1-2-علاقة الإنتاج في المجتمع البدائي

تنحصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى المتساوي التوزيع وطريقة الجماعي والعمل الإنتاج وسائل تملك مشاعية أساس للمنتوجات، من هذا القانون يمكن استنتاج أن علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي تتسم بثلاث خصائص :

-العمل الجماعي.

-الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

-التوزيع المتساوي للمنتجات.

1-3-التنظيم الاجتماعي

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي.

1-4-تطور التقسيم الاجتماعي للعمل

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة أي زراعة الأرض وتربية المواشي حيث ظهر التخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل هو تقسيم العمل على أساس المشاعيات (هو من تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة) وهو ما زاد في إنتاجية العمل إلى حد كبير.

1-5-ظهور التملك الخاص والطبقات

أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فهذا الارتفاع في الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة، وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فتح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتحول إلى النظام الاقتصادي العبودي.

2-انحلال نظام المشاعية البدائية :

يمكن إدراج أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية فيما يلي :

أ-تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتوج الفائض، وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الاجتماعية.

ب-التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي، بسبب تخصص أدوات العمل.

ج-نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.

د-أزمة علاقات الإنتاج، فقد أصبح في مقدور أصحاب الأملاك أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا بذلك على فائض إنتاج عملهم وكان أولى ضحايا الاستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى عبيد وهذا ما ساعد في ظهور النظام العبودي.

ثانيا: النظام العبودي :

بدأ نظام الرق في التشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3ألاف إلى4آلاف سنة قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع ميلادي في شمال إفريقيا وآسيا، وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس ميلادي.

1- أنواع العبودية:

لقد ظهر النظام العبودي في صورتين :

- عبودية شرقية:كان العبيد يتشكلون فيها من الأشخاص الذين يخوضون الحروب.

- عبودية غربية: عرفت بتطور الملكية الخاصة التي شملت العبيد ووسائل الإنتاج الأخرى بما فيها الأرض.

2- خصائص النظام العبودي

2-1- البنية الطبقية في المجتمع العبودي في ظل نظام الرق

انقسم المجتمع البشري لأول مرة إلى طبقات، وتعود هذه الظاهرة إلى علاقات الإنتاج بشكل أساسي. وعليه يمكن أن نطلق اسم الطبقات على فئات واسعة من الناس تحتل مكانة متباينة في إطار نظام معين للإنتاج الاجتماعي وتتميز عن بعضها البعض بعلاقاتها بوسائل الإنتاج، وبوظائفها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات.

وقد انقسم نظام الرق إلى ثلاث طبقات وهي:

1) طبقة العبيد: وهم المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر.
2) طبقة المنتجين: وهم المالكون الأحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمربين.
3) طبقة الأسياد: وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة.

2-2- الدولة في المجتمع العبودي

لم يكن بوسع مالكي العبيد إخضاع العبيد المشاغبين و إكراههم على العمل من أجلهم وزيادة ثرواتهم و إشباع حاجتهم المتنامية التي لا يمكن إشباعها أبدا إلا بوجود جهاز دائم للقمع وقد تكون هذا الجهاز تدريجيا ليشكل الدولة وكانت وظائف الدولة في العبودية تتمثل في:

- حماية السادة وقمع المستغلين

- توسيع أراضي الدولة عن طريق شن الحروب للإستيلاء على العبيد وظهور جيش محترف مهمته الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة.

2-3- تطور الإنتاج والقوى المنتجة:

كان الربط بين وسائل الإنتاج وقوة العمل يتم عن طريق العمل الإجباري، وهذا بواسطة الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، لقد كانت هذه الطريقة مساعدة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن، والغزل والنسيج، أبرز ما خلدته تلك المرحلة هي أنظمة الري في العراق ومصر، وأهرامات ومعابد مصر، والقصور والمعابد الهندية، المسارح الرومانية، سور الصين العظيم، هذه الإنجازات تحققت في تلك العصور الماضية إنما قامت على أكتاف العبيد. كما تطور الإنتاج الحرفي وبخاصة صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج وبعض الأدوية والأدوات الموسيقية، وقد استخدمت في الإنتاج هذه الأشياء وتشييدها أدوات عمل أكثر تعقيدا من التي استخدمت في المشاعية البدائية (نول النسيج، دولاب صنع الأدوات الفخارية، رحى الطاحونة اليدوي). وأفضى تطور التجارة عن طريق البحر إلى تحسين المنشآت البحرية، وطرأ تحسن مماثل على صناعة الأسلحة

2-4- علاقات الإنتاج:

1) الملكية: تميزت علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجين، أي امتلاك وسائل الإنتاج والعبيد معا، إن العبيد في أري بعض الفلاسفة اليونانيين يعتبر أداة عمل ويعبرون بذلك بقولهم يوجد نوعان من الأدوات، أدوات جامدة وأدوات حية، والعبد.
2) العمل: كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر (الاستغلال) لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد (الإنسان) .

إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات (الزارعة والرعي والعمل الحرفي) - إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأكبر من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية –في المجتمع العبودي حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية (الحدادة والألبسة والزارعة) إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب (جزء من دخولهم) للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية، وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش، إذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

3) توزيع المنتوجات: إن إنتاج الخيرات المادية في النظام العبودي كان موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد، حيث كان العبيد يقومون بمختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد السادة وعبد العبيد) وكانت المنتجات توزع بين –، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج، والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزئين:

أ- المنتوج الضروري: وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

ب- المنتوج الفائض: يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

2-5- العلاقات النقدية والتبادل البضاعي في نظام الرق:

1) التبادل:

يرجع ظهور التبادل وتطوره إلى النظام المشاعي، وكان التبادل يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة. ومع ظهور النظام العبودي تطورت عمليات التبادل وأصبحت بظهور النقود – سلعة نقدية –(التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة) تتم في شكل (سلعة سلعة). ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، الملح، السمك المجفف والجلود... ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية وكان لها أثار كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

2) ظهور رأس المال التجاري:

مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين (بعد أن كان التبادل يتم بين المنتجين مباشرة) وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس للقيمة فقط بل وأصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة أرس المال التجاري.

3) ظهور رأس المال الربوي:

رأس المال الربوي هو رأس المال الذي يحقق الربا والذي لم يكن ليظهر لولا انتشار التبادل البضاعي انتشارا واسعا وتظهر النقود والقروض النقدية أرس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة (الربا). والمرابون هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة وأحيانا من مالكي العبيد.

الفصل الثالث

الوقائع الاقتصادية في العالم

مرحلة العصور الوسطى

تمهيد :

عرفت فترة العصور الوسطى وجود عالمين متمايزين تماما ،عالما عربيا وإسلاميا نشطا اقتصاديا وفنيا حاملا مشعل الثقافة والحضارة، وعالما غربيا يعيش عيشة اقتصادية مغلقة متقطع الصلة بالعالم الخارجي. لذلك قسمت مرحلة العصور الوسطى إلى العالم الغربي والعالم الإسلامي.

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي ساد في أروبا في العصور الوسطى، حيث نشا هدا النظام على أنقاض النظام العبودي و دلك بعدما قامت القبائل الجرمانية (اقل تحضرا من الرومان) باحتلال روما (كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي و الغربي تقوم على سيادة أهل روما و على نظام الرق و التجارة بين مختلف أجزائها و كان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما) ،و بالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م) ، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية و الإمبراطورية الفارسية ،كل دلك أدى إلى انهيار العالم القديم و ضياع معالمه في اروبا و دلك بعد سقوط روما و انهيار جهاز الحكم المركزي فيها و انقطاع التجارة بين الشرق و الغرب بسبب تعاظم نفود الدولة الإسلامية .

في ظل هده الظروف بدا النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لدى عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، و مع مرور الوقت بدا هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية ، فأصبحت وظائفهم و ألقابهم وراثية و صاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم و كان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدئوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم ، و بدلك بدت الإقطاعية و كأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية،(و بالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي و الاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات- النبلاء – الأشراف – الأسياد – اللوردات) .

ففي المجال الزراعي (الريف ألا روبي – الضيعة –) استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلف (الإرهاب، إرهاق الفلاحين بالضرائب الشيء الذي يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، قيام المزارعين بتسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا مقابل الحصول على حمايته –خوفا –) ،و أصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين و تحول المزارعين و أسرهم إلى أقنان للأرض (عبيد للأرض)يعملون لدى الإقطاعيين و تحت سيطرتهم (تابعين لهم).

و كانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي و موزعة بالشكل التالي :

1- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه و الجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية و للكنيسة (اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي و أصبحت جزءا منه تدافع عنه و تحبذه و ارتبطت بدلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي) .

2- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في دلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السخرة معناه العمل بدون مقابل).

3- كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين)توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض)إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل و طاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، و يلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض و القضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .

و كان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق) فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات .و كانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في اروبا .

اما في المجال الصناعي فظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية (ابتداء من القرن 12) تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها و مهمتها تنظيم النشاط الحرفي ، حيث تقوم هده النقابات بما يلي :

1-تحديد الأسعار و المحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة.

2- الإشراف على الإنتاج و ضمان جودته .

و كان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي هو :

الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي و دلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين .

و من هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية ، و بهدا كان المجتمع يتقسم إلى طبقتين رئيسيتين و هما طبقة الإقطاعيين و الفلاحين ، والى جانب هدا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين و حرفيين و تجار و مرابون.

و تجدر الإشارة هنا أن هده المرحلة عرفت ضعف و انحسار التجارة بين اروبا و الشرق و هدا راجع لعدم وجود الأمن و الاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق و دلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فان اروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي و اقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

أولا: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي :

عرف العالم الغربي خلال مرحلة العصور الوسطى وجود نظامين هما النظام الإقطاعي و النظام الحرفي.

1-النظام الإقطاعي :هو الشكل التنظيمي لنشاط الزراعة نشأ على إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية وزوال نظام الرق والعبودية الذي كان سائدا في العصور القديمة، حيث سيطرت القبائل الجرمانية على كل الممتلكات، وبرزت إلى الوجود حكومات عديدة يقودها ملوك من هذه القبائل استولوا على الأراضي المهجورة وزرعوها فيما بينهم، كما سيطروا على أراضي الفلاحين الأحرار الذين تحولوا مع مرور الوقت إلى فلاحين أقنان (عبيد الأرض).

1-1-السمات الأساسية لأسلوب الإنتاج الإقطاعي :

يتميز النظام الإقطاعي بما يلي:

أ-يقوم النظام الإقطاعي على أساس تركز الملكية العقارية للأراضي الزراعية في أيدي فئة قليلة من الأشراف والنبلاء والحكام....الذي يعملون كعبيد أو بالأجر.

ب-تمثل الإقطاعية وحدة اقتصادية واجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي وتهدف على الأقل في المراحل الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ج-إحياء الإنتاج الحرفي الذي دمرته القبائل الجرمانية، حيث ما إن استقر النظام الإقطاعي حتى بعث الإنتاج الحرفي من جديد لتوفير احتياجات الإقطاعيين من الألبسة والأسلحة، إلا أنه كان بدائيا وكانت أغلبية الحرف تمارس في البيوت وحسب الطلب.

د-سيطر في النظام الإقطاعي قانون اقتصادي أساسي يقوم على إنتاج المزيد من المنتوج الإضافي بجهد الفلاحين ليستولي عليه الإقطاعي في صورة ريع الأرض، وعملية التوزيع تتم من خلال تقسيم الإنتاج إلى جزئيين بين الإقطاعي والفلاح.

1-2-انهيار النظام الإقطاعي:

هناك عدة أسباب أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي، نذكر منها:

أ-ظهور النقود وتطور الريع من سخري إلى عيني إلى نقدي، مما ساعد على توسيع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج، فتغيرت العلاقة بين الإقطاعي والفلاح من علاقة سيد ومسود إلى علاقة تشبه إلى حد ما العلاقة بين المالك والمستأجر.

ب-التطور الحاصل في قوى الإنتاج نتيجة التقدم الفني والتقني في نهاية العهد الإقطاعي، كاستخدام فن استصلاح الأراضي وإدخال علوم الكيمياء والطب والفيزياء ومختلف فنون البناء وانتشار استخدام الطاقة المائية والهوائية الزراعي،...كل هذا انعكس في صورة زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

ج-نمو التجارة الخارجية وازدياد تشكيل رأس المال التجاري.

د-لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب للطلبات المتزايدة مما استدعى إنشاء الصناعات الرأسمالية التي ساهم فيها التجار عن طريق تحويل رأس مالهم التجاري إلى رأس المال الصناعي.

2-النظام الطائفي (الحرفي):

يعتبر النظام الطائفي الشكل التنظيمي للنشاط التجاري والحرفي ظهر في القرن13م واستمر حتى18م، وتمركز في المدن حيث يعد بمثابة تفويض من النظام الإقطاعي فهو التطور الطبيعي له، فلولا تطور علاقات الإنتاج واتساع النشاط الزراعي وزيادة الإنتاجية وزيادة دخول المزارعين، مما ترجم في زيادة الطلب على السلع المصنعة لما كان أي دافع لظهور النظام الطائفي، فنظام الطوائف عبارة عن الشكل التنظيمي للنشاط التجاري والحرفي، ونظرا لزيادة عدد سكان المدن ومن ثم زيادة الطلب على منتجات الحرفيين وازدياد عددهم استلزم ذلك تكوين نقابات وروابط مهنية تدافع عن حقوقهم، إلا أنها أصبحت تضع شروطا قاسية تحد من حرية التجارة والصناعة.

2-1-خصائص النظام الحرفي:

أ-تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها رئيس يتم انتخابه.

ب-تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد وكان الإنتاج يتم حسب طلب مسبق.

ج-تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية مما أدى إلى عدم تطوره .

2-2-انحلال النظام الطائفي:

ابتداء من منتصف القرن 19 اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة أسباب أهمها :

أ-عدم التقدم الصناعي.

ب-التساوي في السوق.

ج-التقييد في أدوات الإنتاج وعدد العمال.

د-الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال والتي كانت تقاوم كل جديد في طرق الصناعة وتعمل على تضييق سبل العمل أمام الصناع رغبة منها في تحديد الإنتاج.

ثانيا :الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي:

تميز العالم العربي بعدة حضارات قديمة اختلفت باختلاف الأزمنة وتعاقبها وأدت إلى تقسيم التاريخ العربي الإسلامي إلى محطات رئيسية نذكرها فيما يلي :

-مرحلة ما قبل الإسلام.

-مرحلة صدر الإسلام.

-المرحلة الأموية والعباسية.

-مرحلة الانهيار.

1-المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإسلام

كان المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام يعيش حياة قبلية تميزت بسيطرة المنطق القبلي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكان المجتمع العربي يعيش حياة بدوية ويمارس النشاط التجاري خاصة قبيلة قريش كانت تسعى للسيطرة على التجار من خلال صراعها مع الإمبراطوريات المجاورة لها حول الطرق المؤدية إلى الأسواق الخارجية مثل: سوق الشام واليمن، وتزامنت هذه الظروف مع انحلال النظام البدائي وزواله في القرن6 ميلادي حيث تحول المجتمع العربي من مجتمع بدوي إلى مجتمع زراعي وتجاري (التجارة تمارس في مكة والزراعة تمارس في المدينة) وأدى هذا التحول إلى نمو رؤوس الأموال من جهة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من جهة أخرى مما أدى إلى تراجع روح الانتماء، والروابط الجماعية بين أفراد القبيلة.

2-المرحلة الثانية: مرحلة صدر الإسلام

يعتبر ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية كثورة على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تسود حولها فأصبح المجتمع أمة بعدما كان قبيلة فحل الإسلام والإيمان محل الشرك والوثنية وصارت العدالة والمساواة شعار المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا، وظهرت بعد ذلك دولة حديثة تقوم على أساس الشورى وتنظيم إيرادات الخزينة مثل الزكاة، الخراج والجزية وهو ما أدى إلى تطور الحضارة العربية بشكل سريع لتصبح إمبراطورية قوية ولها مكانتها عالميا، وتميزت هذه والإسلامية الفترة بتطور طرق الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل مثل : زراعة القطن والأرز بسوريا والعراق، واستيراد أنواع من الفواكه من البلدان الأجنبية وزراعتها بالبلاد العربية.

كما عرفت الصناعة تطور في وسائل الإنتاج مثل: أدوات الغزل والنسيج وصناعة في المدن وأصبح الزجاج والعطور وغيرها وبالتالي بدأ يظهر التخصص في الإنتاج الدينار العربي عملة الإنتاج المتداولة حتى فيشكل من أشكال البلدان الأجنبية كأول التداول النقدي العالمي في التاريخ.

3-المرحلة الثالثة: المرحلة الأموية والعباسية

عرف العالم العربي خلال هذه الفترة توسع الفتوحات الإسلامية مما أدى إلى توسع الأراضي الزراعية المستثمرة وانتقال المجتمع العربي من مجتمع تجاري إلى مجتمع زراعي يتميز بسيطرة الأشراف على الأراضي الزراعية الواسعة على حساب عامة الناس وهو ما أدى إلى ظهور بعض الثورات التي تنادي بالعدالة والمساواة وتخفيف الضرائب على الفلاحين وتوزيع الأراضي بطريقة عادلة.

وعرفت هذه الدواوين وصك العملة النشاط الصناعي و إنشاء الفترة كذلك تطورا في وكذلك تنظيم التجارة ،حيث نمت المدن في العهد العباسي ونشطت التجارة بشكل كبير وظهرت فئة الرأسماليين وشركات المساهمة كما تميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في توجيه الاقتصاد، حيث كانت تشرف على الأسواق من خلال مراقبة الموازين وأدوات الكيل بالإضافة إلى جمع الضرائب التي كانت تفرض على التجار مع ترك الحرية المهنية للصناع

4-المرحلة الرابعة: مرحلة الانهيار:

في هذه المرحلة عرفت الساحة السياسية العربية تراجعا في مركز الخلافة الإسلامية مع دخول الحماة الأجانب لها وذلك مع بداية القرن10م وتميزت هذه المرحلة بانتشار النظام الإقطاعي على جميع الأصعدة مع سيطرة الإقطاع العسكري على أموال المجتمع وإهماله بمقومات الزراعة والإنتاج بصفة عامة وهذا ما أدى إلى تدهور وضعية الفلاحين نتيجة الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونه الى القادة العسكريين فتشتت المجتمع من جديد إلى الاستعمار الحديث وبذلك قبائل متناحرة كانت هدفا للحملات الصليبية التي تمثل بذور .

عرفت الخلافة العباسية نهايتها عندما دخل المغول بغداد في1335م وبالتالي انهارت الحضارة الإسلامية ولم تعد قوة سياسية ولا اقتصادية وتوسع الإقطاع العسكري أكثر فأكثر وتركزت الثروة في أيدي الحكام وأصبحت الدولة عاجزة عن أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع
الوقائع الاقتصادية مرحلة النظام الرأسمالي

تمهيد:

بعد زوال النظام الإقطاعي في اروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي . الذي ظهر و ازدهر في اروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة . و كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي و زوال النظام الإقطاعي ما يلي:

1– القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية:

نتيجة للثورة ضد الإقطاع و الاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في اروبا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا و يقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في اروبا (فرنسا . اسبانيا . البرتغال. بريطانيا. هولندا .....) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها، و قد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء غلى الإقطاع و ظهور الدولة القومية أهمها

ا– هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل و بالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي و ذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية– الضيعة–

ب– انتشار استعمال النقود (المعدنية – الذهب و الفضة) في التبادل ،حيث كان تجار و صناع المدينة يتعاملون بالنقود ،لذلك اجبر الإقطاعيون إثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا و هو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود و هو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية – سلع –) و هو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد و تحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل أيجار .

ج – تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع و ذلك الاتفاق مصالح الطرفين

2 – ازدياد عدد السكان:

شهد سكان اروبا عامة و خاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16 و ذلك لعدة أسباب و هو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها (أثمانها) و هو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، (حيث لم يعد المزارع يزرع و ينتج لنفسه و لأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق و تحقيق ربح).

3 – الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الأوربية:

خرجت اروبا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح و الوصول إلى الشرق سنة 1498 و وصولها إلى العالم الجديد سنة 1492،حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم – أمريكا و أفريقيا و الشرق الأقصى – و كان لهذه الفتوحات و الاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

ا- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات .

ب – تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس .

ج – توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج – صناعة و زراعة .

4– التطور الفكري و الإصلاح الديني:

لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال و الأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى ،بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة ،فأصبح للعمل في الزراعة و الصناعة و كل الأعمال و الأنشطة بمافيا الزراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا و إنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال .

5 – تطور النظم النقدية:

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين و هو ما ساهم في زيادة الادخار و بالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

و تجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

أولا :الرأسمالية التجارية:

بدا عهد الرأسمالية التجارية في أوربا على وجه التقريب من بداية القرن الساد س عشر و استمر خلال القرن السابع عشر و ظل تأثيره على الحياة الاقتصادية إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر أين بدأت الرأسمالية الصناعية تأخذ مجراها في المجتمعات الأوربية ،حيث سيطرت التجارة و المبادلات في هذه المرحلة على النشاطين الزراعي و الصناعي، حيث أن كل ما كان ينتج يتم إنتاجه لغرض المبادلة – أي التجارة الداخلية و الخارجية – (رأس المال التجاري سيطر على الزراعة الصناعة و جعلهما في خدمة التجارة مباشرة)،هذا و قد عرفت هذه المرحلة ظهور طريقة الإنتاج الرأسمالية سواء في الزراعة أو الصناعة – ظهور طبقتين اجتماعيتين تختلفان على أساس اقتصادي و هما طبقة الرأسماليين أرباب العمل و طبقة العمال الأجراء تربطهما علاقة تعاقدية -.

بعد أن حققت الدول الأوربية وحدتها السياسية بدأت تعمل على تحقيق وحدتها و قوتها الاقتصادية ،حيث بدأت هذه الأخيرة بالتدخل في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع ابتداء من القرن السادس عشر ،فلم يعد يقتصر دورها على سن التشريعات و القوانين بل تعدى دورها في المجال الداخلي الى تنظيم التجارة و الصناعة، كان تقوم الدولة بإنتاج أو تشجيع صناعة معينة، كما تقوم في المجال الخارجي بوضع قواعد لتنظيم شؤون تجارتها الخارجية كمنع تصدير سلعة معينة و قد أطلق على هذه السياسة تعبير السياسة التجارية أو المركنتيلية و هي التي سادت في اروبا – اسبانيا و فرنسا و البرتغال- إلى منتصف القرن الثامن عشر.

و لقد ساعد على انتشار هذه السياسة التجارية ظهور طبقة اجتماعية جديدة سرعان ما انتزعت مكانة مرموقة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عدد من دول اروبا و التي كانت مكونة من التجار و أرباب الأعمال و رجال المال ،حيث انسجمت مصالحهم مع مصالح الدول القومية – الملوك – و ازداد نفردهم و كانت حماية مصالحهم موضع اهتمام من طرف السياسيين و مالت بالتالي سياسة الدولة إلى تحقيق مصالح هذه الفئة .

و لما كانت قوة الدولة و ثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في اروبا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية و ذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة – (تولى الحاكم – الملك – إدارة مجهودات الدولة من اجل ذلك) – سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية و قد اخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها في ما يلي:

1- السياسة المعدنية في اسبانيا (القرن 16):

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني و يعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة ،و تقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها، و منع خروجها . . و قد تماشت هذه السياسة مع حالة اسبانيا في القرن السادس عشر ،حيث تدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا – البيرو و المكسيك-،و بالتالي لم يستدعي الأمر إلا الاحتفاظ بها و منع خروجها ،و لتحقيق هذا الهدف قامت اسبانيا فضلا عن منع خروج الذهب و الفضة بإجبار المصدرين الإسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية مع إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم لإسبانيا في شكل سلع اسبانية لا في شكل نقود – ذهب و فضة – ،هذا بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية الاسبانية – القيمة الاسمية – مقابل العملات الأجنبية من اجل اجتذابها إلى الداخل و بالتالي منع خروج العملة الوطنية إلى الخارج.

وقد أدى كل هذا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الاسبانية و هو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، (الأمر الذي شجع في المرحلة الأولى بعض الصناعات و نشاط التجارة على اعتبار أن التاجر أو الصناعي يحقق ارباح في ظل ارتفاع الأسعار) إلا أن هذا الارتفاع في الأسعار تواصل حتى بلغ مستويات قياسية ،و في ظل إهمال الإسبان للزراعة أدى هذا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في اسبانيا و حدث شلل في التجارة الخارجية ،و هو الذي أدى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة و التي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثقة في الاقتصاد الاسباني .

2- السياسة الصناعية في فرنسا القرن 17:

لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كإسبانيا، لدى كانت السياسة التجارية فيها مغايرة للسياسة المعدنية، لذلك طبقت فرنسا خلال القرن السابع عشر تحت قيادة الوزير كولبير سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية و قادرة على المنافسة الدولية ،تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات و تحقيق فائض في الميزان التجاري ، (و قد تم التركيز على الصناعة لان الزراعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية و لان قيمة المنتوج الصناعي أعلى نسبيا مقارنة من المنتوج الزراعي في حالة تساوي الكمية) ،هذا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري قوي و إقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية .

ولقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج (تخفيض الأجور وأسعار المنتجات الغذائية)، هذا بالإضافة إلى مساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى (توفير أدوات العمل، استخدام العمالة الفنية الأجنبية)،هذا بالإضافة إلى إنشاء صناعات و مشروعات مملوكة للدولة ،بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي مع إعفاء الواردات من المواد الأولية للازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى منح إعانات لشركات التصدير (الصادرات) لزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأجنبية.

ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية و بالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري .

3- السياسة التجارية في انجلترا القرن 17 و18:

لم تكن الأوضاع في انجلترا مماثلة لما كان عليه الحال في كل من فرنسا و اسبانيا و من تم فقد كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طرق التجارة مع العلم الخارجي (التجارة الخارجية) و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول معادن نفيسة (ذهب و فضة) و كذا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الانجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير منظورة (ميزان العمليات الجارية)و تساهم في الحصول على المعادن النفيسة .

و لم تصبح في هذه المرحلة المعادن النفيسة غاية في حد ذاتها و إنما مجرد وسيلة، فالغاية كانت فتح أسواق خارجية للسلع و المنتجات الانجليزية .

و لقد ساعد على تجسيد كل ذلك صدور قانون كراموبل (1651 معدل 1660)و ما تضمنه من إجراءات كتخفيض سعر الفائدة و إعفاء المنتجات الوطنية من الضرائب على الصادرات و دعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أجور العمال)، كما تضمن القانون بالإضافة إلى بنود أخرى أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز و أن يكون على الأقل 3/4 من عمالها انجليز.

ففي المجال الصناعي:

يذهب اغلب المؤرخون ان النظام الرأسمالي وضحت معالمه في مراحله الأولى بانتشار ما يسمى، بالصناعات المنزلية، (التي تختلف عن الصناعات الحرفية – النقابات الطائفية –) و كانت هذه الصناعات تقوم على ما يلي :

يعهد صاحب العمل و هو من التجار أو أصحاب الحرف بمواد أولية إلى عدد من العمال لصناعتها في منازلهم و لحسابه الخاص و ذلك طبقا لمواصفات معينة. ثم يقوم بتصريف الإنتاج(بيعه في السوق).

و كانت أدوات العمل ملكا للصناع على الأقل في المرحلة الأولى، حيث كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة من اجل الحصول عليها و في مرحلة ثانية كانت تقدم إليهم من طرف صاحب العمل، و يدفع لهم أجرا.

و قد انتشرت هذه الصناعات بين صناع يعملون خارج المدينة تجنبا للقيود التي كانت تفرضها النقابات الطائفية و كان مجال تخصصها في الصناعات الجديدة التي لم تكن بطبيعتها خاضعة لهذه النقابات مثل صناعة الورق و الزجاج و بعض الصناعات المعدنية...

لقد ساهم هذا النظام (الصناعات المنزلية)في التخفيف من القيود الحرفية، وحقق مرونة كبيرة في الجهاز الإنتاجي و أدى إلى زيادة دخول كل من العمال و أصحاب الأعمال ،إلا أنه يعاب عليه تشغيل النساء و الأطفال و بعد المصانع و تشتتها و هو ما أدى إلى صعوبة الإشراف عليها الشيء الذي ساهم في رفع نفقات الإنتاج و انتشار الإهمال و التبذير و عدم انتظام دورة الإنتاج ،يضاف إلى كل ذلك محاولة أرباب الأعمال ربط العمال بهم عن طريق القروض فأصبحوا تحت رحمتهم .

و بذلك ساهمت هذه الصناعة في التمييز بين فئتين اجتماعيتين على أساس اقتصادي و هما

- فئة أرباب العمل المتحملين لمخاطر الإنتاج و المالكين لرأس المال و جزء من أدوات العمل.
- فئة العمال المعتمدين على قوة سواعدهم كعمال أجراء.

بالإضافة إلى انتشار الصناعات المنزلية ظهر في القرن السابع عشر و القرن الثامن عشر في عدد من فروع الصناعة (الملابس و المنسوجات.الزجاج.الحديد وبناء السفن.....) ما يسمى بالمصانع اليدوية . يمتلكها أرباب الحرف و التجار . و تتميز بان عملية الإنتاج تتم في مكان واحد يجتمع فيه عمال متخصصين في إنتاج سلعة معينة. و ذلك تحت الإشراف المباشر لصاحب العمل أو مندوب عنه و هنا يظهر المصنع اليدوي و بوضوح التمييز بين فئتين اجتماعيتين على أساس اقتصادي و هما :

- أرباب العمل: الذين يستمدون سلطتهم من تملكهم لرأس المال و وسائل الإنتاج
- عمال مأجورين: أصحاب قوة العمل حيث يبيعون قوة عملهم مقابل أجور و تقوم العلاقة بينهما على أساس التعاقد.

و هنا يمكن القول أن أهم ما كان يميز المصانع اليدوية عن الصناعات المنزلية هي سهولة الإشراف و الرقابة و تطبيق أساليب تقسيم العمل في المصنع اليدوي الأمر الذي ساهم في زيادة إنتاجيته.

و بذلك ظهرت وحدة الإنتاج الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي و أصبحت الصناعة تدار بطريقة رأسمالية في الفترة التي سادت فيها الرأسمالية التجارية، هذا و بالرغم من ازدهار المصانع اليدوية و انتشارها لتشمل جميع فروع الصناعة، إلا أن فنون الإنتاج المستخدمة فيها مازالت تقليدية يدوية لا تعتمد على الآلة، و لم تصل في انتشارها لتحل محل الصناعات الحرفية و الصناعات المنزلية، حيث انتشرت هذه الأنواع الثلاثة من الصناعة جنبا إلى جنب في مرحلة الرأسمالية التجارية.

أما فيما يخص الزراعة:

فبالرغم من الاهتمام الشديد الذي أولاه التجاريين للصناعة و التجارة فأنهم لم يهملوا الزراعة على اعتبار أنها مصدر المواد الغذائية لعمال الصناعة و سكان المدن ،و تجدر الإشارة هنا أن الزراعة الأوربية في هذه المرحلة بدأت تعرف تحولا نوعيا في طريقة الإنتاج أي التحول من الزراعة الإقطاعية إلى الزراعة الرأسمالية التي يتم فيها الإنتاج لغرض المبادلة في ظل المنافسة و التي يكون الدافع فيها هو تحقيق ربح عن طريق استخدام العامل الأجير و أن اقتصر التحول نحو الزراعة الفردية على الزراعة الانجليزية في مرحلة أولى لتحقق التحول في باقي الدول الأوربية في المراحل الزمنية اللاحقة ،حيث تأخر التحول في فرنسا إلى ما بعد الثورة الفرنسية و في ألمانيا إلى غاية القرن 19.

حيث عرفت بريطانيا في المجال الزراعي انطلاق حركة إقامة الاسيجة – التسييج – حتى و أن عرفت هذه الأخيرة نوع من التراخي في القرن 17 لتبلغ ذروتها في القرن الثامن عشر خاصة بعد حصولها على تأييد من البرلمان -(حيث أدت زيادة الطلب على الصوف في الفترة من القرن 15 – 16- و بالتالي ارتفاع أسعاره) ،أدت إلى قيام كبار الملاك و أقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء ارضي كانت مخصصة للاستعمال المشترك في القرية و كذا أراضي صغار الفلاحين و بناء سياج حولها و تحويل هذه الملكيات إلى مراعي للأغنام و تكون النتيجة أن يصبح عدد من الفلاحين بلا ارض يزرعونها ،بالإضافة إلى ذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكياتهم إلى مراعي لتربية

الأغنام، و بما أن المراعي لا تحتاج إلى نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض تكون النتيجة في الحالتين أن لا يكون أمام صغار الفلاحين الذين انتزعت ملكياتهم و صغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض سوى الاتجاه إلى سوق العمل في المدينة ليزودوا الصناعة المتوسعة بالقوة العاملة .

كما شهد القرن 16 قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة و على نطاق واسع) رغم أن معظم هذه الاستثمارات كانت تتم بغرض المضاربة و ليس بغرض القيام بالنشاط الزراعي. إلا أن البعض من هؤلاء قام بالإنفاق على تحسين الأرض و استغلالها بطريقة رأسمالية، و هو ما يصدق على المراعي الكثيرة التي خصصت لتربية الاغنام .

بالإضافة إلى كل ذلك قام أغنياء الفلاحين المستقلين بتوسيع ملكياتهم عن سواء عن طريق الشراء أو عن طريق التسييج و قاموا بإدارة مزارعهم بطريقة رأسمالية معتمدين على العمل الأجير الذي يتشكل أساسا من ضحايا التسييج أو من الفلاحين الفقراء

من هذا كله يمكن الكلام عن ظهور طريقة إنتاج جديدة – طريقة إنتاج رأسمالية – و علاقات إنتاج جديدة سواء في المشروع الصناعي أو الزراعي حيث اصبحت كل من الزراعة و الصناعة تداران بطريقة رأسمالية ، حيث حدث ذلك التمايز الطبقي الذي نتج عنه ظهور طبقة الرأسماليين المالكين لوسائل الإنتاج و رأس المال و المحملين لنتائج و لمخاطر الإنتاج و طبقة العمال الأجراء الذين يبيعون قوة عملهم مقابل الحصول على أجور.

(Read more) من الجنوب إلى الشمال ،مأزق العدو الصهيوني يتفاقم ..!!

بالرغم من كل تلك التغيرات التي شهدتها الزراعة و الصناعة و التي أدت إلى ظهور طريقة إنتاج تختلف كيفيا عن السابق إلا أن الإنتاج الزراعي و الصناعي كانا تحت سيطرت رأس المال التجاري في خدمة التجارة و خاصة التجارة الخارجية و التي كانت تمارس في هذه المرحلة من طرف الشركات الكبيرة التي تحتكر كل منها الاتجار مع منطقة من العالم .

سياسة الطبيعيين (الحرية الاقتصادية)

ظهرت في فرنسا اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر آراء و أفكار الفيزيوقراطيين المبنية على خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغيير و يمكن تطبيقه في كل زمان و مكان ،مع إيمانهم العميق بان مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصالح الجماعة، لذلك كله يجب حسب رأيهم أن لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية – لان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يسبب المشاكل-،و يمكن القول أن سياستهم كانت قائمة على أساس حرية العمل و التجارة (الحرية الاقتصادية) وفق مبدأ

– دعه يعمل دعه يمر laisser faire laisser passer – لذلك يمانع الطبيعيون في تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ،إلا فيما يختص بحماية الأفراد و صيانة حقوق الملكية بالإضافة إلى الدفاع الخارجي و توفير الأمن و العدالة، و القيام بالمشروعات العامة التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، كما أنهم كانوا يرون بان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق الثمن العادل – الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا من وجهة نظر المستهلك – .

ففي فرنسا، نجد أن ثورة 1789 جعلت من مبدأ الحرية احد أهم المبادئ الهامة في دستورها و اتخذت بعد ذلك الخطوات اللازمة لتطبيقها في المجال الاقتصادي، ففي سنة 1790 اصدر المجلس الوطني الفرنسي قانون تحققت على إثره حرية التجارة الداخلية ،كما قامت فرنسا بمحاولة إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية على تجارتها الخارجية

وفي بريطانيا، فقد تم الانتقال تدريجا من التدخل الحكومي إلى الحرية الاقتصادية على مراحل، فقيام بريطانيا بإلغاء نظام السخرة و تقرير الحق في إقامة الاسيجة حول المزارع و إلغاء نظام النقابات الطائفية و إلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض الطبقات، جاءت محققة لتقرير الحريات الاقتصادية

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقررت الحرية الاقتصادية نتيجة لثورة 1776، و سادت الحرية و مورست سواء بطريق سليم أو غير سليم حتى تغيرت سياسة الولايات المتحدة في عام 1933 أين تقرر تقييد الحرية الاقتصادية و ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار ما كان يسمى بسياسة العهد الجديد.

و يمكن أن نعدد الحريات الاقتصادية التي تحققت في ما يلي:

1- وقف التدخل الحكومي: بمعنى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك الحرية للإفراد

2- تقرير حرية التجارة: و ذلك عن طريق إلغاء القوانين و التعليمات التي تحول دون قيام الأفراد بممارسة التجارة، بالإضافة إلى إلغاء جميع الاحتكارات سواء كانت حكومية أو أهلية.

3- حرية التصرف في الممتلكات: و يشمل حق رهن و بيع و تمليك الثروات و عدم مصادرتها من طرف الدولة إلا في حالات المصلحة العامة.

4- حرية التعاقد: بمعنى حرية الفرد في التعاقد مع الغير و بالتالي تقريرا لبنود التي يشملها العقد: و هو ما أفاد رجال الأعمال و الصناعيين في مطلع الثورة الصناعية في تعاقدهم مع العمال.

5- حرية البقاء أو مغادرة مكان معين: ففي الأزمنة السابقة كانت تفرض قيود على الانتقال، فالعمال مثلا و خاصة منهم المهرة لا يسمح لهم بالانتقال من عمل إلى آخر و ذلك خشية أن تتأثر الصناعة، أما في هذه المرحلة فقد تحققت حرية العمل و الانتقال من عما أو من مكان إلى آخر .

وهنا يمكن القول أن الحرية الاقتصادية وما تضمنته كانت أمرا لازما لتحقيق التقدم الاقتصادي في اروبا و عاملا مهما لازدهار النظام الرأسمالي

ثانيا: تعريف الثورة الصناعية

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في اروبا عامة و انجلترا خاصة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي . حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان – أدوات عمل بسيطة – إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. حيث عرفت اروبا في هذه المرحلة موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها – صناعة الحديد و تعدين الفحم . و صناعة المنسوجات . و توليد الطاقة المحركة – الشيء الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج و التكوين الرأسمالي و أصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني .

1– أسباب قيام الثورة الصناعية في اروبا:

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اروبا فيما يلي:

ا – العامل السكاني:

عرف سكان اروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة و مستمرة و ذلك لانخفاض معدلات الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) . فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة . وخاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال و الانتقال من عمل إلى آخر. فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة و تقدم الصناعة.

و عموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل و بذلك تجد المشروعات الجديدة و القديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة . كذلك فإن زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع و الخدمات و هو ما يعمل على اتساع نطاق السوق و بذلك تنمو الصناعة و لا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

ب – اتساع تجارة اروبا الداخلية و الخارجية (اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية):

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة اروبا الداخلية و الخارجية في التطور الصناعي في اروبا ،يجب الوقوف على اهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل و المواصلات و ذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية و الخارجية ،و تجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية و التقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل و المواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الأوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية

– قطارات و سفن و كان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء اروبا – ،و كذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة و خاصة السفن التجارية الضخمة و هو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية.

فقد تطورت تجارة اروبا الداخلية و الخارجية حتى شملت العالم القديم و الجديد – و ذلك بعد اكتشاف العالم الجديد و الطريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح – و هو ما ساهم في نمو الصناعة في القرنين 18 و 19 ،اد تمكنت اروبا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة ،فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي و أمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد- خاصة ادا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير و انخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية و ربما بنسبة تفوق بسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة . كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة كبيرة و بذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع و التوسع الإنتاج.

ج –وفرة رؤوس الأموال و إمكانيات التراكم الرأسمالي:

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة اروبا الداخلية و الخارجية أن ازدادت أرباح و ثروات أصحاب المصانع و شركات النقل و التجار و الوسطاء، و بذلك تجمع لدى اروبا مبالغ طائلة و أموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية ،وكذا إنتاج العدد و الآلات (السلع الإنتاجية أو الرأسمالية)، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة

لتمويل عمليات البحث و التطوير ،هذا و قد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الأوربية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة ،و تجدر الإشارة إلى أن الصناعة في اروبا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشئات تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة .

و من الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام و ظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار و كبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأت البنوك و قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد و الهيات و إعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في اروبا .

د – الحرية الاقتصادية و عدم التدخل الحكومي .

هـ – تطور علمي و كشافات علمية- اكتشاف آلات إنتاج متطورة – وضعت موضع التطبيق في الصناعة فادت إلى ازدهارها.

2 – أهم مظاهر الثورة الصناعية:

كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

ا – ظهور نظام المصانع الآلية و كبر حجم المشروعات:

بقيام الاختراعات العلمية العظيمة في القرن 18 و استخدام الآلة – التي تحركها طاقة – التي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر و ازدهر نظام المصانع الآلية. فقد تمكن أصحاب المصانع و كبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة و أصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، و تحولت وحدات الإنتاج في اروبا إلى المصنع الكبير ،حيث كان كبر حجم الوحدات الإنتاجية – المصانع – من أهم مظاهر الثورة الصناعية. فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال. أصبح يوظف المئات، و بمرور الوقت أصبح ألاف العمال يعملون في المصنع الواحد، حيث تشير تقديرات عام 1830 أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي 175 عاملا، و 93 عاملا في مصانع الحرير و 45 عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان يتراوح عدد العمال بها في حدود 1500- 2000 عاملا.

و على المستوى القطري فان السمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة – الاندماج و التكامل و من الأمثلة على ذلك شركة krupp في حوض الروهر – ،أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر. لذلك كان عدد العمال فيها محدودا، و لعل أهم الأسباب الواقفة وراء ذلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري و تفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات و فنون إنتاج عالية.

أن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين و ذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين و المساهمين بان يعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم .

ب – ظهور النزعات الاحتكارية في الصناعة:

لقد أدى تطور وسائل النقل و المواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم ،وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار و هو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل و تحقيق خسائر في الكثير من الحالات ،و هو ما دفعهم إلى التكتل و الاتحاد و عقد الاتفاقيات المختلفة و الدخول في أشكال الترست و الكارتل بقصد القضاء على المنافسة و التحكم في الأسعار و ذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، و الواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و بصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية .

ففي ألمانيا، قامت و ازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم الكارتل ،كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق و الأسعار و تنظيم الإنتاج – تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية و استقلالها المالي و الإداري – حيث تقيد حرية و سلطات الشركات بعد انضوائها تحث راية هذا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات ،و قد انتشر ت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين و الحديد والصناعات الكهربائية و البنوك و أدت هذه السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظهرت الاحتكارات في شكل تراست و هو تنظيم عكسي لنظام الكارتل ،حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية و استقلالها المالي و الإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة و تصبح مشروعا واحدا و تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج و التسعير..... ،و قد سارعت الولايات المتحدة انطلاقا من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة التراست – قانون شومان 1890 و قانون كلايتون 1914 – .

3- نتائج الثورة الصناعية:

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار و الانعكاسات المباشرة و الغير المباشرة على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تقوم بحصرها فيما يلي :

ا :زيادة الثروة القومية لدول اروبا و زيادة قوتها الحربية:

زادت ثروات بلدان اروبا نتيجة للثورة الصناعية و أصبحت الدولة غنية بمصانعها و مناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية ،حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط . بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة و غير المباشرة .

و نظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة و خاصة انجلترا و فرنسا فإنها وظفت قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية و الحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة .

ب- ارتفاع مستويات المعيشة:

بالرغم من أن الثورة الصناعية زادت من أهمية الآلات و نفود أرباب العمل و كان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع ،إلا أنها مهدت لتجمع العمال و توحدهم ،حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور و شروط عمل أحسن ما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين ،و على العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية و دلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي و الصناعي الذي اغرق الأسواق و نجم عنه انخفاض في الأسعار و بالتالي زيادة المقدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

ج- شدة الخلاف بين العمال و أصحاب الأعمال:

في الغالب ينشا الخلاف بين العمال و أصحاب الإعمال من كون العمال الذين تجمعوا حول المصنع و بداو يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور و تحسين شروط العمل و من الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم و تنمو استثماراتهم ،لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات و الاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم .

حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور و تحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدولة و إقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من اجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة ،لكي تنشط الصناعة و تصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال و هذه الفكرة الحديثة أمنت بها بعض النقابات و مؤداها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا ادا تقدمت الصناعة.

.د– تركز السكان في المدن :

زاد عدد سكان دول اروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19 ،كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد زاد سكان انجلترا و ألمانيا و بلجيكا) 1801– 1901(على التوالي من 10.5 إلى 27 مليون و من 20 إلى 56 مليون و من 3.5 إلى 6.5 مليون ،كذلك فان سكان المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانوا يشكلون ثلثي سكان ألمانيا و ثلاثة أرباع سكان انجلترا و نصف سكان فرنسا .

هـ– نمو التجارة الخارجية:

و تعتبر سبب و مظهرو نتيجة للثورة الصناعية، فقد ازدهرت تجارة اروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد و منتجات صناعية و تستورد مواد أولية لازمة لصناعتها .

و– زيادة نفود طبقة رجال الإعمال و عظم الدور الذي يلعبه رأس المال.

4 – تطور الزراعة الأوربية:

إن قيام ثورة صناعية في اروبا أدى إلى حدوث تطور كبير على مستوى وسائل و نظم الزراعة الأوربية استحق أن يطلق عليه بالثورة الزراعية، حيث حدث تطور كبير في الزراعة الأوربية في القرن التاسع عشر، و دلك نتيجة لإتباع الوسائل العلمية و تطبيق النظم الجديدة التي تجمعت عن الثورة الصناعية ،حيث أدى اكتشاف الأسمدة الكيمائية و تطوير نظم صرف حديثة و إدخال الآلة إلى العمل الزراعي إلى تقدم و ازدهار الزراعة .

ففي انجلترا، و اعتبارا من القرن 18 تحقق الانتقال إلى نظام الزراعة الفردية أو الرأسمالية و تم القضاء نهائيا على نظام الزراعة الإقطاعية و انتشرت المزارع التي تدار بطريقة رأسمالية .

وفي بريطانيا، و قد مالت الملكيات الزراعية إلى الكبر و انتشرت المزارع الكبيرة (و دلك راجع لعدة أسباب أهمها يتعلق بنظام الإرث السائد في بريطانيا و التوسع في حركة التسييج بالإضافة إلى اعتبارات أخرى) على عكس الزراعة في باقي البلدان الأوربية التي مالت فيها الملكيات الزراعية إلى الصغر – فرنسا مثلا فقد تم الانتقال فيها الى نظام الزراعة الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية .

5–الاستعمار و أثاره الاقتصادية:

لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصناعية قيام موجة استعمارية كبيرة، و يمكن القول أن الثورة الصناعية دفعت إلى انتشار الاستعمار في القرن 19 (يطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالإمبريالية الجديدة، و ذلك بالرغم من أن فكرة التوسع الاستعماري كانت قائمة من قبل، فقد سادت حتى في العهد المركنتيلي و سميت هذه الموجة الاستعمارية بالإمبريالية القديمة) ، حيث تمكنت الدول الأوربية الصناعية و خاصة فرنسا و بريطانيا من السيطرة على مناطق عديدة من العالم و التحكم فيها بمرونة كبيرة و ذلك لان :

1– دول اروبا الصناعية كانت في حاجة ماسة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية و ذلك لتسلط فكرة حدوث إفراط في الإنتاج و عدم قدرة الاستهلاك المحلي على استيعاب كميات الإنتاج الكبيرة (و قد لخص ج . فيبري الوضع في سنة 1885 بقوله بان المستعمرة مركز تصريف) .

2– المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية و المواد الأولية اللازمة للصناعة .

3– كانت المستعمرات بمثابة فضاء واسع لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية، بالإضافة إلى كونها مجالا مهما لتصريف جزء من الفائض السكاني الأوروبي .

لقد كشفت الدراسات الاقتصادية عن الحقائق التالية بشان التخصص في إنتاج السلع الأولية الذي قام في المستعمرات اعتبارا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر و ظل قائما حتى حصلت هذه الدول على استقلالها بل و إلى الآن في غالبية الدول:

1- معظم المكاسب التي تحققت نتيجة للاستثمار في القطاع الأولي داخل المستعمرات كانت تتركز في أيدي أصحاب المشروعات الغربية بينما دهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات .

2- أن أصحاب المشروعات الغربية قاموا سواء بإعادة استثمار ارباحهم في نفس النشاطات الأولية أو قاموا بتحويل ارباحهم إلى أوطانهم الأصلية.

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغيرا جذريا.

أولا: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية التي تتمثل في:

حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الاستهلاك، حرية التصرف في الدخل والثروة ،وتتخذ فيه القرارات وفقا لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل.

ثانيا: أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق المصلحة الذاتية للفرد، أي إشباع الحاجات والرغبات الفردية للمجتمع ، وهذا ما يعبر عنه بالفردية وإذا ما سعى كل فرد في المجتمع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي إلى تحقيق مصلحته الخاصة فإن مصلحة المجتمع ككل سوف تحقق، فالمصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

ثالثا: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تتمثل خصائص النظام الرأسمالي فيما يلي:

-الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية.

-الحرية الاقتصادية فالمنتج مثلا له الحق في التصرف في المواد الأولية.

-حافز الربح.

-سيادة المنتج.

-تقسيم الناتج الإجمالي إلى قسمين حسب طبقات المجتمع (العمال وأرباب العمل).

-اعتماد النظام الرأسمالي على الصناعة بالدرجة الأولى بدلا من الزراعة.

-توسع مجالات التقسيم الاجتماعي للعمل .

-الانتقال الحر لليد العاملة وانفصالها عن وسائل الإنتاج الأخرى.

رابعا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي، نذكر منها:

-القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدول القومية نتيجة هروب عمال الأرض من الريف إلى المدينة وظهور النقود.

-ازدياد عدد السكان.

-الكشوف الجغرافية والفتوحات الأوروبية.

-تطور النظم النقدية.

-التطور الفكري والإصلاح الديني.

خامسا: مراحل النظام الرأسمالي:

تطور النظام الرأسمالي من خلال ثلاث مراحل هي: الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية.

1-الرأسمالية التجارية:

1-1-نشأتها:

لقد نشأت الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية وتعد أولى مراحل الرأسمالية حيث ظهرت خلالها طبقة اجتماعية جديدة احتلت مكانا هاما تمثلت في كبار التجار وأرباب الأعمال، والتي أصبح لها دور كبير في تقدير سياسة الدولة، ويرجع بعض الاقتصاديين اشتقاق مصطلح الرأسمالية التجارية نسبة إلى هؤلاء التجار ورجال المال والى رأس المال الناتج عن النشاط التجاري. حيث كان التاجر في يشرف على عملية التبادل مع العالم الخارجي ليتحول تدريجيا إلى المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية أو ما يعرف بالتاجر الرأسمالي الصناعي.

1-2-مبادئ الرأسمالية التجارية: إن فلسفة التجاريين قامت على المبادئ التالية:

-إن ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تمتلكه من معادن ثمينة (الذهب والفضة).

-إن زيادة القوة الاقتصادية للدولة يعتمد على زيادة عدد السكان.

-ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية لأنها السبيل لتوفير المعادن النفسية.

إن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية في الاقتصاد القومي من الزراعة وتقع أهمية التجارة في المركز الأول ثم تأتي الصناعة بعدها.

ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1-3-أشكال السياسة التجارية والاقتصادية في أوروبا:

عرفت السياسة الاقتصادية في أوروبا ثلاثة أشكال نوردها كما يلي:

أ-السياسة المعدنية في إسبانيا (القرن16م:)

تتلخص سياستهم في منع تصدير المعادن النفسية إلى الخارج واشتراط استيفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن الثمينة. وبهذه السياسة بلغت اسبانيا في القرن16م عصرها الذهبي فكثرت كميات الذهب والفضة وانتعشت أسواقها.

ب-السياسة الصناعية في فرنسا (القرن17م):

تقوم هذه السياسة على أن فرنسا في سبيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج يجب أن تكون الصادرات من المنتجات أن تتجه إلى زيادة الصادرات على الواردات شرط الصناعية، ولتحقيق ذلك قامت الدولة بخلق صناعات جديدة وفرض رسوم جمركية ثقيلة على السلع الخارجية، كما قامت بخلق شركات كبيرة لتسويق المنتجات الصناعية للخارج.

ج–السياسة التجارية في انجلترا (القرن18م) :

تقوم هذه السياسة على مبدأ الحصول على المعادن من الخارج عن طريق التجارة بين مختلف الدول. وقد ساعد انجلترا في ذلك أسطولها التجاري الضخم وفرضها لقوانين تحمي تجارتها مثل قانون الملاحة.

1–4–تقييم الفكر التجاري :

للفكر التجاري جوانب ايجابية وأخرى سلبية، تتمثل في:

أ–الجوانب الإيجابية.

–تخليص الأبحاث الاقتصادية من الطابع الديني والفلسفي الذي كان سائدا من قبل.

–ساعدت أفكار التجاريين على قيام الدول الحديثة وتقويتها واستقرارها.

–ساهمت أفكار التجاريين وسياساتهم في تنمية الصناعة والتجارة كما أسهمت في الاهتمام بالنقود وبالتالي خلق البنوك التجارية.

ب–الجوانب السلبية:

–أخطأ التجاريون في إعطاء مفهوم الثروة، فالثروة تكمن في العمل الإنتاجي وليس فيما تمتلكه الدول من معادن ثمينة.

–صعوبة تطبيق كل الدول للسياسات التجارية المطبقة في بعض الدول في وقت واحد.

–إن أفكار التجاريين غير متناسقة بالقدر التي كانت عليه أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما بعد.

سادسا : تقيم النظام الرأسمالي:

1-مزايا النظام الرأسمالي:

تتمثل مزايا النظام الرأسمالي فيما يلي:

-تلبية رغبات الخاصة بالأفراد نتيجة الحرية الاقتصادية ودافع الربح.

-زيادة إنتاجية العمال وتحفيزها ماديا.

-تحسين طرق وأساليب الإنتاج وبالتالي تحسينه كما وكيفا.

-ظهور أعداد كبيرة من الشركات والمؤسسات الإنتاجية والمالية سواء محلية كانت أو دولية.

2-سلبيات النظام الرأسمالي:

تتمثل سلبيات النظام الرأسمالي فيما يلي:

-ظهور الاحتكارات الكبيرة وارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقة للعمال، مما أدى إلى ظهور الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة ،وخلق جو من التوتر بين الرأسماليين والعمال.

-سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف أدى إلى انتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية.

-تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.

-استغلال العمال بطريقة لا إنسانية وحرمانهم من بعض حقوقهم.

الفصل الخامس
الأزمة الاقتصادية العالمية
1929م–1933م–

تمهيد

لقد بدا العالم الاقتصادي الناشئ عن الثورة الصناعية واثقا من قوته حيث لم يعرف في دلك الوقت طوارئ أزمات كبيرة و ساد في القرن التاسع عشر جو من التفاؤل و الرفاه و دلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الأوروبية و نذكر منها ،أزمة1816التي انطلقت في بريطانيا و سماها دافيد ريكاردو أزمة إعادة التحويل . وأزمة 1825التي نشأت في لندن ،و أزمة 1873التي نشأت في كل من في ألمانيا و الولايات المتحدة و انتقلت إلى باقي دول العالم الرأسمالي .

أولا: تعريف الأزمة الاقتصادية:

هي عبارة عن حالة اقتصادية حرجة يعيشها المجتمع تتجلى في تراجع مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع فترات سابقة، فتنتشر البطالة ويختل التوازن بين العرض والطلب.

هناك من يعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة يمر بها الاقتصاد في جميع الأحوال وهي لا تعني تعطل المصالح الاقتصادية بالضرورة، لكونها تمثل مرحلة تأتي خلال تعاقب الارتفاع والانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالدورة الاقتصادية.

1- مفهوم الدورة الاقتصادية:

تمثل الدورة الاقتصادية العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية: الإنتاج، الاستهلاك، التبادل، التوزيع وتظهر بصورة واضحة من خلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك لغرض إشباع الحاجات البشرية باستمرار وبصفة متكررة.

حيث يمر الاقتصاد خلال الدورة الاقتصادية بفترات ازدهار وندرة يقابلها فترات تراجع وانكماش تشكل في مراحلها مراحل الدورة الاقتصادية.

2- مراحل الدورة الاقتصادية:

يمر كل اقتصاد بأربعة مراحل تتكرر بشكل دوري فيكل مرة:

-مرحلة النمو والتوسع.

-مرحلة الأزمة.

- مرحلة الانكماش والركود.

-مرحلة الانتعاش.

ثانياً-الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد الكبرى:

امتازت الفترة التي سبقت الكساد العالمي بمظاهر رئيسية يمكن إجمالها في ما يلي :

توسع في الإنتاج و التجارة بوجه عام حيث شهدت الفترة التي سبقت الكساد الكبير (1925-1929)توسعا في الإنتاج و التجارة، ليس فقط في اروبا بل في العالم كله ففي هذه الفترة ارتفع الإنتاج العالمي من المواد الغذائية و المواد الأولية بمقدار 11بالمائة و السلع الصناعية بمقدار 26 بالمائة بالإضافة إلى التوسع في حجم التجارة الخارجية الذي وصل إلى 19 بالمائة-(فألمانيا مثلا عرفت ابتداء من سنة 1926توسع و رخاء اقتصادي كبير و دلك بعد تمكنها من معالجة الاختلالات النقدية التي كانت تعاني منها، فيحين لم تعش بريطانيا نفس الحالة من الرخاء الاقتصادي و دلك لأنها كانت تعاني من ركود اقتصادي نسبي حتى قبل الأزمة) – و يرجع هذا الاتجاه العام –(الانتعاش)- الذي عرفه الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة – بل و قبلها – (نظرا لضخامة الاقتصاد الأمريكي سواء من حيث الإنتاج أو التجارة فان حركات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية لها أهمية بالغة و تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في الدول الأخرى)،بالإضافة إلى القروض الأمريكية الضخمة المقدمة للدول الأجنبية المختلفة و خاصة ألمانيا و النمسا بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها :

خفت حدة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، أضف إلى دلك قيام محاولات في مختلف الدول لخلق استقرار نقدي داخلي مع محاولة تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها.

أما فيما يخص الاقتصاد الأمريكي فقد بدأت حركة الرخاء الاقتصادي مبكرة و ترجع إلى سنة 1922 و استمرت هذه الأخيرة إلى سنة 1929 و كان من أهم العوامل التي ساهمت في خلق رخاء اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية دلك النشاط الكبير في صناعة البناء فحركة الانتعاش التي سادت صناعة البناء تسربت إلى قطاعات الصناعة الأخرى.

و كانت موجة الاختراعات و التجديدات التي وضعت موضع التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى من العوامل الأساسية الدافعة للنمو – (الرخاء – التوسع) – في الفترة السابقة للكساد الكبير، حيث ساهمت هذه التجديدات و الاختراعات في التوسع الصناعي من ناحيتين :

1- التوسع في إنتاج سلع قائمة بتكاليف منخفضة .

2- خلق سلع جديدة كان أهمها :التوسع في إنتاج السيارات و هو ما شجع التوسع في إنتاج السلع و الخدمات المكملة كالتوسع في إنتاج زيوت البترول و المطاط و الصلب و بناء الطرق، و من السلع التي ظهرت بكثرة السلع الكهربائية المنزلية و غيرها من السلع الكهربائية الحديثة

مع العلم أن الرخاء الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية لم يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي و دلك للتراجع الملحوظ الذي كان يحققه القطاع الزراعي في تلك الفترة.

هذا وقد عرفت البورصات و خاصة في الولايات المتحدة موجات كبيرة من المضاربات في الأوراق المالية و دلك كنتيجة لسيادة حالة من التفاؤل في ظل الرخاء و التوسع الاقتصادي الذي كان يعرفه الاقتصاد الأمريكي.

فأسعار الأوراق المالية كانت في ارتفاع مستمر . ففي بداية الأمر كان الارتفاع في أسعار الأوراق المالية قائما على أساس اقتصادي سليم و يعكس الارتفاع الحقيقي في معدلات الأرباح التي تحققها الشركات التي أصدرت تلك الأوراق المالية المتداولة في البورصة، و لكن بعد دلك تمادى المتعاملون في تفاؤلهم و أخد التعامل في البورصة ياخد صورة مضاربة حامية ،حيث اخدت الزيادة في الطلب على الأوراق المالية تعقبها مباشرة زيادة في أسعارها إلى أن وصلت أسعار الأوراق المالية إلى مستويات خيالية (و هنا حاولت السلطات وضع حد لموجة المضاربات و دلك عن طريق وضع قيود على حجم القروض التي يحصل عليها المضاربون و لكنها باءت بالفشل).

ثالثا–الأزمة:

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية ما عدا الاتحاد السوفيتي إلى كساد اقتصادي كبير استمر من عام 1929 إلى غاية1933 و تشير الحقائق أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز انطلاق الأزمة لتنتقل فيما بعد إلى بقية دول العالم.

فبعد أن عرفت أسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا و مضطردا بدأت أسعارها تأخذ اتجاها عكسيا (اتجاها نزولي) و بدلك تحول اتجاه أسعار الأوراق المالية إلى الانخفاض المستمر اعتبارا من شهر سبتمبر سنة 1929،و قد رحبت السلطات النقدية في البداية بانهيار أسعار الأوراق المالية اعتقادا منها بان هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى عودة أسعار الأوراق المالية إلى مستوياتها الطبيعية ،و لكن الانهيار تواصل ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي لم يشهد لها الاقتصاد الرأسمالي مثيلا في الأزمنة الحديثة ،حيث اخدت مستويات الإنتاج و العمالة في الهبوط المستمر حتى بلغت أدنى مستوياتها في عام 1932 .

اختلفت أراء الاقتصاديين حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور الانتاج و العمالة في الولايات المتحدة ،دلك التدهور الذي كشف عنه انهيار سوق الأوراق المالية و ساعد على حدته ،و لكن ما من شك أن هناك عوامل حقيقية يتفق عليها معظم الاقتصاديين و هو انه في الفترة السابقة للكساد الكبير حقق النشاط الاقتصادي مستويات قياسية و وصل الإنتاج و الاستثمار إلى درجة التشبع بمعنى أن ضاقت منافذ الاستثمار و بلغت الطاقة الإنتاجية في الصناعة حدا اكبر مما يستوعبه السوق ،فصناعة السيارات مثلا كانت طاقتها الإنتاجية في عام 1929 اكبر بكثير من مقدرة السوق على استيعاب منتجاتها و بالمثل في صناعات أخرى كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية و صناعة المباني ،و بلغة بسيطة كان هناك فائض في الإنتاج الصناعي أي أن العرض اكبر من الطلب و هذا ما يعني انخفاضا كبيرا في الاسعار و انخفاضا في الأرباح.....

رابعا–تسرب الكساد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اروبا و الدول الأخرى:

لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول اروبا و دول العالم الأخرى و اثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا . و هذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي نظرا لضخامة إنتاجه بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تحتله تجارته الخارجية في التجارة العالمية . فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتوجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض و الإعانات التي كانت الدول الأجنبية و خاصة الأوربية تحصل عليها من الاقتصاد الأمريكي حالة. حيث ذهبت

الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة بأروبا فخلق هذا حالة من الذعر المالي الملي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة في ألمانيا و النمسا . أما الدول الأخرى خارج القارة الأوربية فقد تأثرت كثيرا و خاصة أن معظمها دولا تنتج و تصدر مواد و دلك لانخفاض أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها .

و نعطي فيما يلي صورة عن مدى التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي اثر الكساد الكبير :

1– ففي الولايات المتحدة الأمريكية

تراجع الإنتاج الصناعي في سنة 1932 ليقارب نصف مستواه في عام 1929 و بلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة.

2– في ألمانيا

و هي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي في عام 1932 إلى ما يعادل 40 بالمائة من مستواه عام 1929 و بلغ عدد المتعطلين فيها حوالي 30 بالمائة من القوة العاملة.

3– في انجلترا

كان وقع الكساد على اقتصادها اخف نسبيا مقارنة مع كل من الولايات المتحدة و ألمانيا و دلك على اعتبار أن هذه الأخيرة كان اقتصادها يعاني من ركود نسبي حتى قبل الأزمة .

4– في فرنسا

كان وقع الكساد كبيرا على اقتصادها . حيث انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 30 بالمائة سنة 1932 مقارنة بمستواه سنة 1929 و كان انتشار البطالة فيها بطيئا نوعا ما و مع دلك كان في عام 1932حوالي 20 بالمائة من عمالها متعطلين.

5– و كان وقع الكساد على الدول التي تنتج و تصدر مواد أولية و زراعية حاد جدا و هذا لانخفاض أسعارها ففي مصر مثلا حدث انخفاض كبير في حجم صادراتها نتيجة لانخفاض أسعار القطن بصفته سلعة التصدير الرئيسية لديها في دلك الوقت

4-الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1933

كانت الأوضاع الاقتصادية في اروبا و أمريكا و الدول الأخرى في تحسن مستمر بعد 1933. بعد أن وصلت مستويات الإنتاج و العمالة إلى أدنى حد ممكن سنة 1932.و انعكس هذا التحسن في الارتفاع التدريجي في حجم التجارة و الإنتاج و انخفاض في عدد العاطلين عن العمل و قد اختلفت درجة التحسن من دولة إلى أخرى كما اختلفت درجة تعرض هذه الدول للازمة. حيث كان التحسن الاقتصادي سريعا في السويد و انجلترا و ألمانيا و كان بطيئا نوعا ما في فرنسا و الولايات المتحدة .

و هذا الانتعاش الاقتصادي (التحسن) يمكن إرجاعه إلى مجموعة من العوامل.

المجموعة الأولى

تتلخص في المجهودات الحكومية التي بدلت عن طرق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

أ- في الولايات المتحدة

باختصار انتهجت حكومتها لتفادي الأزمة ما أطلق على تسميته في تلك الفترة سياسة العهد الجديد (العجز اليوم يخلق الفائض غدا) أنفقت حكومتها مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد و بالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد . بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة. كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية . كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى

ب- أما انجلترا

فقد قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية . تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هذه الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية و نقدية .

ت– أما في ألمانيا

فقد حدث تحسن و دلك راجع أساسا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الألمانية و للتوسع في الإنتاج الحربي الذي استوعب الكثير من العمال العاطلين عن العمل.

المجموعة الثانية

من العوامل التي دفعت إلى التحسن هي ما يمكن أن نطلق عليها عوامل التحسن التلقائي، أي أن الكساد الذي يصيب الدول الرأسمالية و التي تتبع أنظمة اقتصادية حرة لابد و أن يتبعه تحسن تلقائي في أوجه النشاط الاقتصادي، فمن مظاهر النظام الرأسمالي تعاقب فترات الكساد و الانتعاش فعندما يحدث كساد تنخفض الأرباح و ترتفع معدلات البطالة و تنخفض الأسعار و تفلس اغلب المؤسسات و تتزعزع ثقة رجال الأعمال بالمستقبل و يخشون المخاطرة الاقتصادية و لا يقدمون على انشاء مشاريع جديدة و هكذا تستمر حلقة الانكماش حتى تصل إلى مستويات دنيا

و لكن بعد أن يبلغ الحال أشده يبدأ رجال الأعمال في الاقتناع بان الأسعار سوف لن تهبط إلى أدنى ما وصلت إليه و أن الوقت قد حان لان تبدأ فترة النهوض الاقتصادي و هنا تبدأ نظرة رجال الأعمال إلى المستقبل بالتحسن (التفاؤل) و يبدءون بالتالي في معاودة نشاطهم المعتاد و أن كانوا يعودون بحذر و بطئ ،عير أن الاتجاه العام النشاط الاقتصادي يكون صعوديا خاصة اذا كانت سياسة الحكومة رشيدة تحفزهم و تبعث عوامل الثقة فيهم

تدهور مذهب الحرية الاقتصادية و زيادة التدخل الحكومي:

لقد وجدت الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة أو اروبا أن مصلحتها القومية تقتضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فنتيجة للكساد الكبير زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (تقييد الحرية الفردية). و لم يقتصر التدخل الحكومي بدرجاته المختلفة على الحقل الصناعي بل تعداه إلى حقول التجارة و المال و علاقات العمال برجال الأعمال

حيث أن انتشار مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية جاءت كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج و العمالة. لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمار سها من قبل . فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية و تحقيق العدالة و صد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل السادس
النظام الاشتراكي

تمهيد:

ظهرت الاشتراكية في القرن18كمبادئ ومدارس مختلفة تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي ،كما تجمع على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولا–نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة الاشتراكية المثالية وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم ، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي و السياسي والاقتصادي.

وقد ضلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة حتى جاء القرن19 لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة هي:الاشتراكية العلمية التي جاء بها كارل ماكس الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية، التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية و الاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن19. فقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر.

إن كلمة الاشتراكية الإنجليزية (1839) مستمدة من الاشتراكية الفرنسية (1832)، وإدخال التيار الرئيسي للاستخدام، في فرنسا، بيار يروكس.، وماري لويس روش ريبود؛ وبريطانيا –>روبرت اوين في 1827 وهو أبو الحركة التعاونية. على الرغم من أن النماذج الاشتراكية والتي تبني أفكار الملكية المشتركة كانت موجودة منذ العصور القديمة مع فلاسفة اليونان الكلاسيكيين –> أفلاطون وأرسطو، إن المفهوم الحديث للاشتراكية تطور استجابة لتطور الرأسمالية الصناعية.

وأول دعوة للاشتراكية كانت تحبذ التسوية الاجتماعية من أجل خلق مجتمع الجدارة أو التكنوقراط على أساس الموهبة الفردية. كونت هنري دي سان سيمون يعتبر أول من صاغ مصطلح الاشتراكية. سيمون كان معجباً بالإمكانات الهائلة في مجال العلم والتكنولوجيا، ودعا إلى أن المجتمع الاشتراكي من شأنه القضاء على الجوانب غير المنضبطة للرأسمالية، وسيكون على أساس تكافؤ الفرص. دعا إلى إنشاء مجتمع يتمتع فيه كل شخص بمرتبة ومكانة وفقا لقدراته ومكافأة الفرد وفقا لعمله أو عملها.

هذا وقد رافق رغبة في تنفيذ اقتصاد عقلاني يقوم على التخطيط المنظم والموجه نحو التقدم العلمي والمادي واسع النطاق، ، وبالتالي يجسد الرغبة في إجراء مزيد من التوجيه والاقتصاد المخطط. أوائل المفكرين الاشتراكيين الأخرين، مثل توماس هودجكين وتشارلز هول، اسندوا أفكارهم إلى نتائج ديفيد للنظريات الاقتصادية ومعللا بأن قيمة السلع توازن أسعار المنتجين عندما يقترب من تلك السلع فائض المعروض، وبأن هذه أسعار المنتجين تناظر الطلب عليها. الاشتراكيين الريكارديين ينظر إلى أن الربح والفائدة والريع يخصم من قيمة هذا التبادل.

نقاد الغرب الأوروبي الاجتماعيين، بما في ذلك روبرت أوين ، شارل فوريه ، بيير جوزيف برودون ، لوي تشارلز هولبلان، تشارلز هول وسان سيمون، كانوا أول الاشتراكيين الجدد الذين انتقدوا الفقر والتفاوت المفرط في الثورة الصناعية. وهم دعوا إلى الاصلاح مع البعض مثل روبرت أوين والدعوة إلى تحول المجتمع ككل إلى مجتمعات محلية صغيرة دون الملكية الخاصة.

لغويا، فإن الدلالة المعاصرة للاشتراكية والشيوعية هي كلمات مخصوصة لمعتنقي ومعارضي الموقف الثقافي تجاه الدين. في أوروبا المسيحية، يعتقد أن الشيوعية هي طريقة الإلحاد في الحياة. في انكلترا البروتستانتية، كانت كلمة الشيوعية كانت ثقافية وكانت قريبة من الروم الكاثوليك طائفة مذهبية، وبالتالي فإن الملحدين الانجليز تدل على الاشتراكيين أنفسهم.

ثانيا– السمات العامة المميزة للنظام الاشتراكي

الاشتراكية نظام متكامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لأفراده من دون استغلال، ويقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

ففي المجال الاقتصادي لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع بأسره أي ملكاً للدولة والتعاونيات، ويكون هدف الإنتاج تلبية الحد الأقصى من حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية. ويكون العمل مفروضاً على الجميع ومتوافراً للقادرين عليه. ويتم الإنتاج في هذا النظام وفق خطط تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها، ويتم توزيع الناتج وفقاً لقانون التوزيع الاشتراكي لكل بحسب حجم عمله ونوعيته.

وفي المجال الاجتماعي ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الأمم والشعوب، ويغدو القانون الضابط لحياة المجتمع عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع. بيد أنه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لأن العمل يظل مقسوماً إلى عمل ذهني وعمل

جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي، وهذه الأحوال تتسبب في بقاء عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي وبقاء بعض طبقات المجتمع، كالعمال والفلاحين، وفئات أخرى لا تؤلف طبقة خاصة كالمثقفين. ويؤدي ذلك إلى استمرار ظهور بعض التناقضات التي لا تحمل طابع التناحر، ويمكن حلها في إطار النظام الاشتراكي في عملية التطور المستمرة.

وأما في المجال السياسي فيفرض النظام الاشتراكي أن تكون السلطة السياسية في يد المنتجين والشغيلة وعلى رأسهم الطبقة العاملة، مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع. ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية بمشاركة جماهيرية وديمقراطية واسعة توفرها المنظمات الشعبية

رابعا– تعريف النظام الاشتراكي:

هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتكافئ الفرص لدى الجميع.ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتتخذ فيه جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط.

خامسا– خصائص وأسس النظام الاشتراكي:

للنظام الاشتراكي عدة أسس وخصائص يدكن جمعها فيما يلي:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- جهاز التخطيط: هو الذي يخصص الموارد.
- زوال المنافسة التجارية.
- تحقيق النفع العام بغض النظر عن الربحية.
- توزيع الناتج القومي حسب المبدأ(كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته).
- العلاقة الإنتاجية تقوم على أساس التعاون بين الأفراد لعدم وجود صراع على ملكية وسائل الإنتاج.
- القضاء على السيطرة الاقتصادية للطبقات.

سادسا– تطبيق النظام الاشتراكي:

لقد كانت أحكام كارل ماكس أهم دعائم النظام الاقتصادي والذي طبق لأول مرة في الاتحاد السوفيتي على إثر الثورة البلشفية عام1917، ويعتبر لينين أول من وضع السياسة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وقد نتج عن هذا التطبيق نمو اقتصادي يشمل كل القطاعات وظل التطبيق الاشتراكي مقتصرا على الاتحاد السوفيتي حتى عام1929، ألا وهو عام الأزمة والتي أثبتت فشل النظام الحر، حيث انتشر تطبيقه بعد الحرب العالمية الثانية في عدد من دول أوروبا الشرقية وانتقل إلى القارة الأسيوية ثم إلى دول العالم الثالث ولاسيما دول الشرق الأوسط والدول العربية في مطلع الستينات و منها الجزائر.

سابعا– عيوب النظام الاشتراكي:

– انخفاض في إنتاجية العامل.

– خلق البيروقراطية.

– عدم كفاءة التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي.

– انعدام الحرية الفردية.

الفصل السابع
نظام بريتون وودز:

تمهيد:

تعرض العالم لهزات عنيفة خلال الحرب العالمية الثانية أدت إلى التخلي عن العمل بقاعدة الذب الدولية، وما نجم عنها من مشكلات نقدية وإخضاع التجارة العالمية للعديد من القيود أهمها تخفيض حجم المبادلات التجارية بين الدول.

1-تعريف نظام بريتون وودز:

أمام هذا الوضع الاقتصادي بعض الدول البحث عن نظام نقدي جديد يكون بمثابة حل لتلك المشكلات النقدية، فجاء الإعلان عن الوثيقة النهائية للمؤتمر الذي انعقد في (نيوهامشير) بمدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية سنة1944هذه الوثيقة تعبر عن ميلاد نظام نقدي دولي عرف بنظام بريتون وودز.

2-خصائص نظام بريتون وودز:

- ربط قيمة للدولار عند سعر ثابت(35دولار للأوقية).

- ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار وبالتبعية إلى النظام.

- التزام كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود1%ارتفاعا وانخفاضا عن سعر التعادل.

3-انهيار نظام بريتون وودز:

في مطلع السبعينات اعترى الضعف قاعدة الصرف، أي الصرف بالدولار لعدة أسباب انتهت إلى خروج الو.م.أ رسميا عن هذه القاعدة في1971/08/18منها:

- العجز المستمر في ميدان المدفوعات الأمريكية بسبب الحرب ضد الفيتنام.

-عدم كفاية السيولة الدولية.

4-نتائج نظام بريتون وودز:

نتج عن مؤتمر بريتون وودز سنة1944م عدة قرارات أهمها:

إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كمؤسستين ترعى شؤون النظام النقدي والنظام المالي الدوليين

الفصل الثامن
النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية

تمهيد:

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي وضع تاريخيا بناءا على رغبة طرف واحد، أدى إلى تفاوت كبير في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي وبذلك بدأ يشكل عقبة في طريق استمرار النمو ليس فقط بالنسبة لدول العالم الثالث بل للدول المتقدمة أيضا، لهذا فإن إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الدولي القائم مسألة ضرورية تطرحها الدول المتقدمة مثل دول بلدان العالم الثالث تماما مع فارق وهو أن الدول المتقدمة تريد من موقع القوة أن تفرض التعديلات التي تسمح لها بالاستمرار بنهب خيارات العالم الثالث، وفي نفس الوقت تحسن أوضاع الدول المتخلفة. إن التعديلات التي تطرحها الدول المتقدمة لا تختلف كثيرا على وصفة الاقتصادي الانجليزي "جون مينار كينز" بإعادة توزيع الدخل في مصلحة الفئات الفقيرة وذلك من أجل إطالة عمر النظام الرأسمالي والاستمرار في استغلال الطبقات الكادحة في هذا المجتمع. إن الانتقال الذي حققته العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة من الصراع إلى الحوار ما هو إلا صارع بسلاح جديد، حيث ترغب الدول المتقدمة أن تحافظ على القدر الأعظم من المكاسب .1التي رتبتها لنفسها، وتؤمن الحد الأعلى من مصالح دول العالم الثالث التي يمكن أن تقبل بها المبحث الأول: تعريف العولمة الاقتصادية نظار لتشعب مجالات العولمة الاقتصادية لا سيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي، والخدمي والتكنولوجي، والتسويقي والإداري، والمالي، فإن مفهوم العولمة الاقتصادية سوف يتغير. ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية نذكر: العولمة هدى الاتجاه المتنامي نحو جعل العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية . 2 واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول.

كما يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية وعلى ذلك يمكن تعريف العولمة على أنها تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.

أولا: العوامل المفسرة للعولمة المالية

ترجع جذور العولمة الاقتصادية إلى القرن الخامس عشر وذلك مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، أما العولمة المالية فهي حديثة النشأة نسبيا.

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان من أهم العوامل المفسرة لها:

1. تنامي الرأسمالية المالية

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي، تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي.

2. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3. ظهور الابتكارات المالية

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات، المستقبليات، السقف، الخيارات، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. التقدم التكنولوجي

ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية.

5. التحرير المالي المحلي والدولي

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

6. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

عادة هيكلتها على مدى العقدين ا حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية و الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية.

ثانياً: أدوات العولمة الاقتصادية

1. الشركات المتعددة الجنسيات

هي إحدى السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

2. المنظمات والاتفاقيات

يستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معلوم، من أجل بناء عولمة فعالة، ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

2-1- منظمة التجارة العالمية(WTO)

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد. وقد حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة كاتفاق متعدد الأطراف، والتي كانت تضع 1948للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام وتنظم إطار عاما في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر الجات أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات، كان آخرها جولة الأورجواي.

وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة وتشارك بنحو134 دولة حتى جانفي 1999 على المستوى التجاري والاقتصادي.

تضم المنظمة 95 % من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف.

2-2- صندوق النقد الدولي:

أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944 وأصبحت. وظيفة الصندوق هي: 1945 ديسمبر 27نصوصها نافذة في :

دعم استقرار أسعار الصرف.

المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف.

المساهمة في إقامة نظام للمدفوعات المتعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء.

إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية.

بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الإخلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.

استطاع الصندوق من خلال التنظيم الدائم أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها. يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دارسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة الكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

2-3- البنك الدولي

حيث أنشئ البنك الدولي عام 1944هو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1945، بدأ في ممارسة نشاطه في جوان1946 جاء إنشاؤه ليقوم بـ:.

1- تلبية الحاجة الماسة إلى أرس المال لتمويل الأعمال.

2- إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية.

3- تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين أرس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فان البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

4- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا: مثل تحديد إبداء و، أسبقية المشروعات النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

5- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص: مما يساعد على تأصيل اجتذاب رؤوس أموال إضافية ، يجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ا و، العادة الإدخارية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

6- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- الرابطة الدولية للتنمية.

- مؤسسة التمويل الدولية. تعمل هذه المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب والمنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها.

- الاتحادات والمؤسسات ذات الطابع الدولي. .

- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وصفوة العلماء

ثالثاً: انعكاسات العولمة على البلدان النامية

لقد أدى تطبيق العولمة إلى انعكاسات عديدة خاصة على الدول النامية منها الإيجابي ومنها السلبي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

سلبيات العولمة على البلدان النامية

- عولمة المديونية الخارجية:

ظهرت أزمة المديونية الخارجية في المكسيك في أوت 1982 ، مع زيادة تلك الديون وخدماتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها. ومن التطورات التي شهدها العالم في العشرية الممتدة بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي موجة الإبداعات المالية، فقد عمدت بنوك الدول المتقدمة بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية. ولقد كان لهذا الاختراع المالي الذي بدأت تعرفه الأسواق المالية العالمية مع حلول منتصف الثمانينيات من القرن الماضي انعكاسات هامة على الدول النامية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى بنك آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى، في ظرف ثواني معدودة.

كما أصبحت ملكية تلك الديون تنتقل من اليابان إلى الولايات المتحدة إلى بريطانيا إلى ألمانيا في فترات جد قصيرة، نظار لاستعمال وسائل التداول الالكترونية الحديثة. ملايير دولار من الديون الجزائرية بهذه الطريقة، مع 6ومن أمثلة ذلك أن فرنسا اشترت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، من بنوك ومؤسسات مالية وحتى من دول دائنة للجزائر، وبانتشار هذه العملية وجدت الدول المدينة نفسها حائرة فيما يتعلق بملكية الدين وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية ودول لم تستدن منها أصلا وبهذه الطريقة تمت عولمة جانب هام من المديونية الخارجية للدول النامية، لا سيما وأن تلك المؤسسات المالية التي تقوم بهذه التركيبات المالية المعقدة هي قلب النظام المالي العالمي النابض. بالإضافة إلى ذلك سيطرة مؤسسات بريتون وودز على مصادر التمويل زادت من عولمة تلك المصادر بصفة عامة وعولمة المديونية الخارجية بصفة خاصة. ومن المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة المديونية إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول المدينة بمساهمات في الشركات المخوصصة. – انهيار الأسواق المالية: لقد مرت الأسواق المالية بالعديد من الانهيارات التي انعكست سلبا على 5000 حيث أدى إلى إفلاس 1929 الاقتصاد العالمي، فشهدت تلك الأسواق أول انهيار في سنة بنك وأغرق الاقتصاد العالمي فيما عرف بالكساد العظيم، على الرغم من عدم وجود ارتباط بين على انهيار حاد آخر كلف 1987الأسواق المالية العالمية آنذاك، كما استيقظ العالم في أكتوبر مليار دولار في أسابيع معدودة، تلى هذا الانهيار انهيارات صغيرة 2000العالم خسارة قدرها مليار 200، وخسرت على إثره البورصات العالمية حوالي 1989أخرى مثل ما حدث في أكتوبر دولار. لقد ساعد الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، على انتقال عدوى الانهيار من بورصة لأخرى ومن دولة لأخرى في أوقات قياسية لدرجة أن تذبذب أسعار أسهم تلك البورصات كان متزامنا تقريبا، فتلك البورصات مرتبطة بشبكات اتصال متطورة تسمح لها بالحصول على المعلومات عن بعضها البعض في الوقت الفعلي، كما تتداول العديد من الأصول المالية المصدرة في دول أخرى تلك الأسواق مما يزيد من ارتباطها وعولمتها.

على الرغم من هذه السلبيات فان العولمة المالية لا تخل من بعض الجوانب الايجابية نذكرها فيما يلي. المطلب الثاني: إيجابيات العولمة على البلدان النامية

– تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة مليار دولار سنويا 20 و 10 التدفقات المالية نحو الدول النامية، فبينما تراوحت تلك التدفقات بين مليار دولار سنة 63فقط خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ارتفعت إلى .1991 مليار دولار سنة 120 ووصلت إلى 1990 ، لتنخفض بعد ذلك إلى 1997 مليار دولار سنة 280وارتفعت بعد ذلك بانتظام لتصل إلى ، بسبب الأزمة المالية التي مرت بها

الأسواق المالية الناشئة، هذا 1998 مليار دولار سنة 234 من ناحية الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة في تلك الأسواق.

أما من ناحية الاستثمارات سنويا خلال % 30 المباشرة في الدول النامية (ماعدا دول أوربا الشرقية)، فقد ازدادت بحوالي 10 مقيمة بالدولارات الجارية وارتفعت حسب إحصائيات البنك العالمي من 1992 -1987الفترة ، وعلى الرغم من الفوائد التي جلبتها 1994 مليار دولار سنة 37 إلى 1985ملايير دولار سنة تلك الاستثمارات، إلا انه يعاب عليها ميزة التركيز، أي أنها ت وجهت إلى عدد محدود جدا من وهي الصين، 1992 دول فقط بمعظم تلك الاستثمارات في سنة 6البلدان النامية، فمثلا استأثرت)، استفادت 1993-1991المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا، وتايلندا، وخلال ثلاث سنوات فقط (مليار دولار من تلك الاستثمارات. 40الصين لوحدها بـ – عولمة الأس واق المالية الناشئة: لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية التابعة للدول النامية بالنظام المالي العالمي، لاسيما الأسواق الآسيوية ابتداء من أوائل التسعينيات من القرن الماضي. فالأفراد والمؤسسات في تلك البلدان يقرضون ويتداولون الأوراق المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، فحتى ميزانيات مؤسساتهم المالية والبنكية تحتوي على أصول وخصوم مقومة بعملات مختلفة.

أدى انفتاح تلك الأسواق على أرس المال الأجنبي إلى تسهيل توجيه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة من العالم، مما جعلها تبرز كقطب اقتصادي ومالي له وزنه في الاقتصاد العالمي كما ساعد توفر أسواق تلك الدول على مستوى عال من التكنولوجيا ووسائل الاتصال .1الحديثة على الإسراع في عولمتها – الثورة المعرفية وما يترتب عنها من تقدم عملي تكنولوجي يسهل حركة انتقال الأموال والسلع والخدمات ويقلل أثر المسافات.

– عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية: مما أدى إلى زيادة التنسيق بين الأفراد والجماعات ذات المصالح المشتركة، خاصة في المجالات النافعة كحماية البيئة مثلا.

أولا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

1-تعريف النظام العالمي الجديد: هو تفاعل وانتظام دول العالم في نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات الدولية ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

2-مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد: مر النظام العالمي الجديد أثناء تشكله بمراحل هامة نتتبعها فيما يلي:

المرحلة الأولى: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية1973م:

شهدت هذه المرحلة تكون الاقتصاد العالمي بأقطابه ومكوناته، فمن الناحية القطبية انقسم إلى قطبية ثنائية حيث أصبح هناك نظام رأسمالي ونظام اشتراكي، ومن حيث مكوناته فقد ظهر الاتجاه واضحا إلى قيام نظام اقتصادي يتكون من ثلاثة مكونات هي: النظام النقدي الدولي وأنشأ له صندوق النقد الدولي عام1944، والنظام الدالي الدولي وأنشأ له البنك الدولي عام1944، ولم يكتمل تكون النظام التجاري في هذه المرحلة بل اقتصر الأمر على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمرGAATعام1947م.

المرحلة الثانية:من1974إلى عام1990م:

الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من طرف الدول النامية في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر سنة1973م.

المرحلة الثالثة:من1991إلى القرن21م:

في هذه المرحلة طالبت الو.م.أ بضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد في مارس1991، وشهدت هذه المرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول إلى الأحادية القطبية، والتحول نحو الخصخصة ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في1995/01/01 وظهور الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد.

المرحلة الرابعة: من فشل مؤتمر سياتل إلى أحداث2001/09/11م:

مؤتمر سياتل (المؤتمر الوزاري الثالث لأنظمة التجارة العالمية1995.)

أحداث2001/09/11 التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأمريكي.

3-مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومؤسساته:

أ-النظام النقدي الدولي: وهو ذلك النظام الذي يضبط قواعد السلوك فيكل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات، ويعتبر صندوق النقد الدولي هو المؤسسة القائمة بهذا الدور.

ب-النظام المالي الدولي: وهو النظام الذي يضبط قواعد السلوك فيكل ما يتعلق بالانتقالات الدولية لرؤوس الأموال، ويعتبر البنك الدولي هو المؤسسة القائمة بهذا الدور.

ج-النظام التجاري الدولي: وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك فيكل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتعتبر منظمة التجارة العالمية هي المؤسسة القائمة بهذا الدور.

ثانيا: العولمة الاقتصادية

تعريفها: يعرف صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية سنة 1998بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

أسبابها: يرجع السبب في ظهور العولمة الاقتصادية إلى ما يلي:

انهيار نظام بريتون وودز1971م، ووقف تحويل الدولار إلى ذب بسبب نقص الاحتياطي الأمريكي.

عولمة النشاط الإنتاجي.

عولمة النشاط الدولي.

ظهور التكتلات الاقتصادية بين الدول.

مؤسسات وقوى العولمة الاقتصادية:

أ-مؤسسات العولمة الاقتصادية: تتمثل في:

-صندوق النقد الدولي.

-البنك الدولي.

منظمة التجارة العالمية.

ب-قوى العولمة الاقتصادية: تتمثل قوى العولمة الاقتصادية في الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية.

الفصل التاسع
الأزمة المالية المعاصرة
لسنة 2008م

تمهيد:

ارتبط ظهور الأزمة المالية ارتباطا وثيقا بالجهاز المصرفي الذي لعب دوار هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر الأزمة المالية من خلال بدأ انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، من خلال التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدا عما يحدث في الاقتصاد العيني، ومن هنا تبرز بشكل واضح الأزمة المالية المعاصرة التي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية بشكل مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني.

أولا: أسباب الأزمة المالية العالمية

يرجع السبب في أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية)، التي تسببت في الانهيار المالي العالمي إلى :

1- التوسع في القروض العقارية، بدون ضمانات كافية، وبمخاطر مرتفعة، حيث أهملت البنوك في التحقق من القدرة الائتمانية للمقترضين، وقد بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار بأمريكا.

2- قيام البنوك ببيع القروض العقارية إلى شركات التوريق، وقيام هذه الشركات بإصدار سندات بهذه القروض مما أدى إلى تراكم كم هائل من الديون مرتبطة ببعضهاَ ، وطرحها للاكتتاب العام البعض في توازن هش.

3- ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى التغيير في طبيعة سوق أمريكا، فانخفضت أسعار المنازل، مما أدى إلى اللجوء إلى بيع العقارات المرهونة، أو رهنها مقابل قرض جديد بفائدة جديدة، وبالتالي أصبح العقار الواحد مرهونا بحقوق متعددة.

4- مما أدى إلى زيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات عام 2007، بسبب تزايد حالات العاجزين عن السداد75%، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.

5- مما أدى إلى زيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة إلى من عدد المساكن بأمريكا. ، وهو ما يمثل نحو 2.2% حيث بلغ عددها 1 مليون

6- مما أدى إلى قلة السيولة المالية، وبالتالي ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد المتعثرين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد. - مما أدى إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوربية، ثم تطورت لتشمل معظم دول العالم، فتحولت من أزمة رهن عقاري إلى أزمة مالية عالمية.

ثانياً: نشأة الأزمة المالية العالمية

نشأت الأزمة المالية في سنة 2007 نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، لأن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة، وهذا بالشكل التالي: يقوم المواطن الأمريكي بشراء بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن ، لأنها رهونات من الدرجة جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت تسميتها بالرهون الأقل جودة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض. عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه "التوريق"، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى وهذه هي "المشتقات المالية"، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة عن الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع العقارات على زيادة المخاطر، كما ساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تزايد وتعاظم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر 70% من وهكذا يتبين لنا أن الأزمة المالية بدأت جراء إفلاس سوق صغير نسبيا يسمى سوق القروض العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة، لأن البنوك والمؤسسات المالية

أقدمت على إقراض أموالا إلى أناس لغرض شراء السكنات العائلية بدون أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة، غير أن هذه المؤسسات اعتبرت أنه ما دامت قيمة العقار في ارتفاع مستمر فلا يهم مستوى دخل المستفيد من القرض ولا مستوى وضعيته الاجتماعية. ، بدأت الأزمة 2007 ولكن عندما بدأت أسعار السكنات الممولة تنخفض في غضون سنة تأخذ أبعاد أخرى. فالمستفيدون من القروض العقارية أصبحوا عاجزين عن تسديد مستحقاتهم الشهرية نظار لارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالسعر المرجعي عند الاقتراض. وعلى إثر ذلك تهاوت المؤسسات المالية المانحة لهذه القروض.

فالأزمة العقارية كانت لها تأثيرات جد هامة على الأسواق المالية، لأن أغلب القروض الممنوحة سوقت في شكل محافظ عقارية تم تحويلها فيما بعد إلى أوراق مالية وبيعت في السوق المالية إلى المستثمرين في جميع أنحاء العالم. وهكذا نجد أن الأزمة العقارية من الدرجة الثانية هي نتاج للتهور والمبالغة الذي وصلت إليه سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة. فلقد كانت السياسة النقدية الأمريكية جد مرنة خلال ، بمعنى اتخاذ إجراءات تحفيزية تتعلق بتخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى لم 1990السنوات يسبق له مثيل من قبل، مما سمح للمتعاملين الاقتصاديين والخواص بالحصول على قروض بأسعار فائدة جد ضعيفة. نتيجة بروز أزمة المعلوماتية (الإنترنت)، 2000 ولكن بعد نشوب الأزمة في خريف سنة زادت السياسة النقدية مرونة أكثر فأكثر بحيث وصلت معدلات الفائدة للبنك الاحتياطي الأمريكي .

هذا المستوى من أسعار الفائدة سمح بالزيادة من الاقتراض من البنوك 2001 سنة % 1إلى بغرض رفع الاستهلاك، شراء السكنات الفخمة والزيادة في الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية. هذه الأزمة لم تقتصر فقط على المؤسسات التي كانت معنية مباشرة بمنح القروض غير الجيدة ولكنها شملت كل المؤسسات التي اشترت الأوراق المالية في السوق والمدعمة بقروض عقارية أو غيرها (البنوك، الكيانات الخاصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات،...)

ثالثا: تطوارت الأزمة المالية العالمية

فيما يلي المحطات الكبرى التي مرت بها الأزمة:

– فيفري2007 : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة. : البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والبنوك المركزية تتدخل لدعم السوق

– أوت 2007. : عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب السيولة

– أكتوبر– ديسمبر 2007 أزمة الرهن العقاري. : الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية 2008 جانفي 22 % 2 وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيا إلى % 3.50ثلاثة أرباع النقطة إلى .

2008 بين جانفي وأفريل : تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

2008 مارس 11 : "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز"

2008 مارس 16 بسعر متدني مع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي. : قام بنك "يو بي إس" السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول 2008 أفريل 24 الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث 40 أوربيا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة. : بحسب مسؤول بوزارة الخازنة الأمريكية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف

2008 ماي 30 بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. وقال "كلي لوري" مساعد وزير الخازنة للشؤون الدولية أن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض ، كما أشار "لوري" إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت 2007الرهن العقاري سنة

مليار دولار 200 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 300عن من البنوك الأمريكية مما ساعد في توفير القروض. : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات

2008 سبتمبر 7 الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة مليار دولار. 200ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود : اعتراف بنك الأعمال "ليمان بارذرز" بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز البنوك 2008 سبتمبر 15 الأمريكية "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش"، وعشرة مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها 70مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال إلحاحا. : الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمنان أكبر مجموعة تأمين في 2008 سبتمبر 16 مليار دولار مقابل امتلاك 85العالم "إيه آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة من رأسمالها. 79.9% : البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، 2008 سبتمبر 17 وتكثف البنوك المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية. : البنك البريطاني "لويد تي إس بي" يشتري منافسه "إتش بي أو إس" المهددة 2008 سبتمبر 18 مليار دولار لتخليص البنوك من 700بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة أصولها غير القابلة للبيع. : الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوجه نداء إلى التحرك فوار حيال خطة 2008 سبتمبر 19 الإنقاذ البنوك. : الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة 2008 سبتمبر 23 في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.

: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية 2008 سبتمبر 26 "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة بنك "جي بي مورغان" يشتري منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية. : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوربا، يجري 2008 سبتمبر 28 تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهواندا ولوكسمبرج. وفي بريطانيا، يجري تأميم بنك "باردفورد" و "بينجلي". مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت تنهار. كما تراجعت البورصات الأوربية بقوة هي الأخرى، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك "سيتي جروب" . الأمريكي شراء منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية

رابعا: آثار الأزمة المالية العالمية

خلفت الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار سندرجها من خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى المؤسسات المالية وأخيار على الاقتصاد الجزائري.

1- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية: - إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك مليار دولار من الأصول، 32 بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ على 11المنتهية .2 مليار دولار 19وودائع بقيمة

- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين 574 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 8السوقية لـ عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية. 18.4 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 6.6

- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو تريليون دولار. 39تريليون دولار وبذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل % ، ومعدل التضخم % 5

- إضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 4 . % 0.3 إلى حدود 2008 سنة % 1.4 - تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من سنة 2009 . مليار دولار 55

- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون للبرميل.

- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.

- افلاس العديد من البنوك التعثر والتوقف والتصفية و

- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية " فورد" و"جنرال موتورز ."

- بالنسبة للدول الأوربية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل "سمينز" و "ميشلان" إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها وتكبدت الكثير من الشركات الأوروبية

العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل مليون دولار. 236 "لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت بـ BMWشركة " – أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين، فبالرغم من التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلا، إلا أن الواقع ينفي ذلك، وتأثير الأزمة سيكون من صادراتها الإجمالية نحو الولايات % 21واضحا، لا ننسى أن الصين تصدر ما نسبته وما بعدها المتحدة الأمريكية. وفيما يخص اليابان فقد شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقرار في ، كما % 0.5أسعار الأوراق المالية، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة في حدود تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفض الإنتاج الصناعي بمعدل % 3.1 1.

2–تأثير الأزمة العالمية على بعض المؤسسات

منذ بداية الأزمة المالية العالمية تضررت بعض البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين من بينها: – البنك البريطاني "نورذرن روك" أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة .2008 فيفري 17البريطانية في جوان أن البنك "سانتاندار" الاسباني يشتريه 14 – البنك البريطاني "اليانس أند لايسستر" أعلن في مليار يورو فقط مع زيادة رأسماله. 1.66بقيمة سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل 15 – بنك الأعمال الأمريكي "ليمان بارذرز" وضع في تصفيته واشترى البنك البريطاني "بار كليز" نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني "نوموار هولدينغ" النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. 700 وتكبد خسائر بمقدار 02/08/2009 – إفلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ مليون دولار. .2009 بنك أمريكي حسب بيانات أوت 71 – منذ بداية الأزمة المالية أفلس

3– تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

– عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

– عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

– درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري محدودة بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظار لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى، وهذا نتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر. ورغم الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية، إلا أنها انعكست على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري منها:

– انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية نتيجة الركود، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على المدى القريب حيث يمكن ذلك من خلق ديناميكية في الاقتصاد.

– اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.

– الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.

– تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ. وبسبب خطورة الأزمة العالمية المالية على الاقتصاد العالمي ككل، كانت هناك عدة إجراءات للإنقاذ سريعة من أجل تدارك الوضع بالإضافة إلى عدة توصيات من طرف الخبراء.

السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

بعد انفجار الوضع حاولت الحكومات في أمريكا، أوروبا وآسيا معالجة الوضع من خلال ضخ الأموال، التأميم، البيع، الخوصصة، الإندماج وغير ذلك، وسنحاول عرض البعض منها:

- على مستوى أمريكا تمت عمليات التأميم وضخ الأموال، ومن الحالات البارزة في خطة الإنقاذ " على شكل إنقاذ AIGالأمريكية، نذكر الوفاء بديون شركة التأمين وهي أكبر شركة في العالم " مستتر الهدف منه إنقاذ البنوك الأخرى المعرضة للانهيار، ولم يعرف ذلك إلا عندما أعلن وزير "AIGالخازنة الأمريكي آنذاك "هنري بولسون" عن ذلك الإجراء بشكل صريح بعد أن حصلت "كحل لإنقاذ مجموعة بنوك وشركات أخرى وذلك لأنها اعتقدت أن هذه المجموعة كبيرة للغاية على أن تتركها تنهار معتقدة أن إنقاذها كان سينقذ مؤسسات أخرى كبيرة

- تتفق البنوك المركزية في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من 180 الأوربي وبنك اليابان على ضخ سندات الخازنة الأمريكية. مليار دولار لمواجهة 70 - توافق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره أكثر حاجاتها إلحاحا، كما أعلنت المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات الإقراض. وقف المضاربات القصيرة الأجل 2008 سبتمبر 20

- قرر المسؤولون عن الأسواق المالية يوم مؤقتا

في تخفيض سعر الفائدة % 1 -: حيث قام البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمستوى (وهو أخفض % 3، كما قام البنك المركزي البريطاني بخفض سعر الفائدة لمستوى 2008أكتوبر % عاما)، وكذلك مصرف أوروبا المركزي خفضها لمستوى 54 مستوى فائدة على الإطلاق منذ % 0.5، ومصرف اليابان المركزي الذي خفض سعر الفائدة أيضا من 2008 في نوفمبر 3.25 أيضا.

كانت تلك خطوة غير مسبوقة في أن تقوم كل البنوك 2008 في أكتوبر % 0.3 إلى المركزية الأساسية في العالم بتخفيض سعر الفائدة مما يدل فعلا على عمق الأزمة. والهدف من خفض الفائدة بشكل عام هو خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة إلى المستثمرين والمستهلكين مما سيحرر كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد ويشجع على الإنفاق، وهو بدوره سينشط الطلب على السلع المحلية ويحرك الاقتصاد المحلي من جديد. ونجاح هذه السياسة يقوم على فرضيات عدة لم تتحقق جميعها (كما أملت البنوك المركزية العالمية تلك) لمواجهة الأزمة

الفصل العاشر
التنمية المستدامة

تمهيد:

يعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة بقوة لأواخر القرن الماضي، حيث أخذت اهتمام الكثير من الباحثين وصناع القرار، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بعنصر البيئة والمستوى المعيشي للفرد.

1-1- مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها.

1-1-1-مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ إهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها":التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم."

وقد إتفق العديد من دول العالم بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها":تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة".

وقد إختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1-1-2-خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي:

-هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

-هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

-هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

-وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

-هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار

التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

1-2- أهداف ومبادئ التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين معيشة الفرد، كما أنها تقوم على مجموعة من المبادئ، ويتم قياس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، حيث تعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكن بالتالي أصحاب القرار في هذه الدول بتحليل وتقييم سياساتهم الاقتصادية والبيئية ومراجعتها لتحسين أدائهم على مستوى التنمية المستدامة.

1-2-1- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛

-احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛

-تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن،لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم إستنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني؛

-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافها المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة؛

-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع،وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطتها يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛

-تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب المساواة في تقاسم تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، و بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

1–2–2–مبادئ التنمية المستدامة: أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي:

-استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛

-المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛

-مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛

-مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد؛

-مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛

-مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛

-مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛

-مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

1–3–أبعاد التنمية المستدامة: يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي.

1–3–1–البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية

1–3–2–البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاتها الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

1-3-3-البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

1-3-4-البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.

1-4-مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي:

1-4-1المؤشرات الاقتصادية:

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:

-معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛

-الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛

-قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

-نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛

-الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها؛

-كمية إنتاج النفايات؛

-وسائل النقل والمواصلات.

1-4-2 المؤشرات الاجتماعية:

من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

-السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛

-نسبة السكان العاطلين عن العمل؛

-الصحة العامة؛

-التعليم والتكوين؛

-الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛

-النسبة المئوية للنمو السكاني.

1-4-3 المؤشرات البيئية:

من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي:

-مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛

-الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛

-مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛

-نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

-نصيب الفرد من المياه العذبة؛

-نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

1-4-4 المؤشرات المؤسسية:

تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

-تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليهاا؛

-عدد مستخدمي الانترنت لكل1000مواطن؛

-عدد خطوط الهاتف لكل1000مواطن؛

-عدد أجهزة الحواسيب لكل1000مواطن؛

-نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛

-الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

الخاتمة

تعتبر دارسة الوقائع الاقتصادية دارسة لأهم الأحداث التي جرت في تاريخ البشرية، ذلك لأن الإنسان كان دائم البحث عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به. تبرز أهمية دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال ضرورة التعرف على الوقائع الاقتصادية المختلفة عبر العصور، وبالتالي معرفة أهم الأفكار والأساليب لمعالجة شتى أنواع الأزمات التي حصلت في الماضي، وهذا طبعا للاستفادة من أخطاء ومشاكل الماضي وذلك بتجنبها والحذر منها والوقوف عندها، وكذلك لتفسير الظواهر الحالية التي هي حلقة متتالية من تطور تاريخ البشرية وبالتالي الإسهام في تفسير حقائق معينة وتقديم الحلول للمشاكل المعنية.

فقد كان الإنسان في العصر القديم يفتقر إلى كل مقومات الحياة الكريمة، فكان يعيش في مشاعات يسودها التعاون في كل شيء، كان يأكل مباشرة من الطبيعة، يسكن في الكهوف والمغارات، وكان يستعمل الحجارة في الصيد أو في الدفاع عن نفسه، لذلك سميت هذه الفترة بالعصر الحجري ومن أدوات إنتاجه وذلك بصنع القوس والأدواتّ طو ، بعد أن اكتشف الإنسان المعادن الإنتاجية كالفأس والمعول وغيرها، مما ساهم في زيادة إنتاجيته، وبالتالي أصبح يوفر له ولعائلته الفائض في الإنتاج، بظهور الفائض في الإنتاج بدأ التداول بين القبائل فيما يعرف بنظام المقايضة، أي تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى عسل مقابل قمح، أو بقر مقابل فؤوس... نتيجة لعدم قابلية بعض السلع للتجزئة كالبقر والغنم وغيرهما (على عكس القمح والملح مثلا)، أصبحت هناك حاجة ملحة لظهور وسيط للمبادلة ومخزن للقيمة على أن يكون قابل للتجزئة، وهكذا ظهرت النقود، في شكلها المعدني أولا (ثم بعد ذلك تطورت هي الأخرى لتصل ما وصلت إليه اليوم). بظهور النقود في صورتها الأولى، ساهم ذلك كثيرا في عمليات التجارة وغيرها، فبعد أن كان الفرد يأخذ قطيعه من الماشية مثلا لمقايضته بسلعة أخرى أصبحت النقود تحل محل هذا القطيع، وبالتالي سهلت النقود على الفرد عمليات التداول مما ساعد على تطوير الإنتاج والرعي وظهور ما يسمى برأس المال التجاري وأرس المال ، والصيد والمبادلات الربوي.

أصبح الأسرى الذين كانوا يقتلون في السابق نتيجة لنقص الغذاء، يتركون في شكل عبيد، يخدمون السيد سواء في الزارعة أو غيرها. وهكذا ظهر نظام الرق والطبقات داخل المجتمع، ثم النظام الإقطاعي الذي ازد فيه استغلال السيد الإقطاعي للعبيد والفلاحين مما أدى بهم إلى الهروب للمدن والتمرد إلى غاية سقوط هذا النظام. بظهور الحرية الاقتصادية وحرية التملك ظهر النظام الرأسمالي في أوروبا، الذي أدى إلى انتعاش الإنتاج والتصنيع والتجارة وغيرها، وما دام الرأسمالي له حرية التملك والتصرف فقد زاد في الإنتاج بهدف زيادة البيع وبالتالي زيادة الربح، وبتغطيته السوق المحلية، أصبح يبحث عن مصادر خارجية من خلال الاكتشافات الجغرافية والاستعمار، وذلك بهدف الحصول على الموارد الأولية من جهة، ومن جهة أخرى لتسويق المنتجات الفائضة. كل هذا أدى إلى إحداث ثورة صناعية هامة أدت إلى التطوير والابتكار من أجل زيادة الإنتاج، فظهرت القوة البخارية وزادت المصانع وأنشئت السكك الحديدية والبواخر الكبيرة وغيرها لزيادة الإنتاج والمصانع والتجارة وغيرها.

أدت هذه الثورة (الثورة الصناعية) إلى زيادة العرض في الإنتاج في السوق أكثر من الطلب، مما أدى إلى حدوث كساد كبير للسلع، مما أدى إلى حدوث أزمة عالمية عرفت بأزمة الكساد الكبير التي ظلت على مدى 4 سنوات تقريبا تنخر الاقتصاد. بعد أن ظهر فشل الحرية الاقتصادية وحرية التملك، دعت بعض الجهات إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما وقع فعلا، وظهر النظام الاشتراكي الذي كان النظام الاقتصادي فيه مخطط مركزيا، فالدولة هي التي تخطط للإنتاج والبيع وغيرها، بصفتها أدرى باحتياجات الدولة ، والمنظمة لها. لم يجري النظام الاشتراكي حسب ما خطط له في البداية، فبعد أن تعافى الاقتصاد العالمي من ويلات النظام الرأسمالي القائم على الحرية المطلقة، وذلك بتنظيمه؛ فقد أصبح المسؤولون في الدولة يعيشون الفساد من خلال المحسوبية، والرشوة، والتحايل والبيروقراطية وغيرها، مما أدى بانهيار النظام الاشتراكي ليحل محله النظام العالمي الجديد. بظهور النظام العالمي الجديد ظهرت العولمة، والتي من خلالها برزت اقتصاديات وضعفت اقتصاديات أخرى. وبما أن العولمة جعلت من العالم قرية واحدة، فإنه ما يظهر من أزمة في دولة ما سوف ينتقل وفي اللحظة ذاتها إلى باقي دول العالم، وهذا ما حدث في معظم الأزمات ، أما 2007 الاقتصادية والمالية، والتي كان آخرها أزمة الرهن العقاري التي بدأت بوادرها في سنة تداعياتها فما زالت إلى يومنا هذا في بعض البلدان. وهكذا نرى أنه خلال تاريخ الوقائع الاقتصادية فإن الأحداث تتناوب من أزمات ورواج وكساد غيرها.

قائمة المراجع:

1) إسماعيل مُحَّد علي، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2011 .
2) إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1990.
3) بوقرة رابح، خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
4) بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
5) خالد ابو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
6) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2012
7) مُحَّد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، 2009
8) مُحَّد عمر أبو عيده، عبد الحميد مُحَّد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة ، 2008
9) نوري منير آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد ، – هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ،العربي 2010.
10) Octave Gélinier et Autres, Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable,
11) eme édition, Esf Editeur, France, 2005, P.223.
12) ريد ديب، سليمان مهنا،التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول2009.
13) .حسونة عبد الغني،الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر،2012.

14) عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط،التنمية المستدامة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007.

15) العايب عبد الرحمن،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2011.

16) Guyonnard F.Marie et Willard Frédirique, le Management environnemental au développement durable des enterprises, Ademe, France, 2005, P.25.

17) حوحو سعاد، مطبوعة بعنوان تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2014 -2015.